للسمسرة فى الأوراق المالية
AL OROUBA
شركة العروبة للسمسرة
فى الاوراق المالية ش.م.م ترخيص هيئة سوق المال رقم ١٥
AL OROUBA SECURITIES
BROKERAGE company S.A.E.C.M.A NO.15

السادة / بورصة الأوراق المالية

إدارة الإفصـــــاح

تحية طيبة وبعد ،،،

مرفـق لسـيادتكم تقريـر مراقـب الحسـابات والمركـز المـالى والإيضـاحات المتممـة للمركز المالى عن السنه الماليه المنتهيه في ٢٠٢٣/١٢/٣١ .

وتفضلوا بقبول وافر الاحترام والتقدير ،،،

مسئول علاقات المستثمرين

محمود مدحت محمود

● الفرع الرئيسى : ٦ ميدان الفلكى - عابدين - القاهرة
تليفون : ٢٧٩٢٠٢٠٤ - ٢٧٩٢٠٣٣٨ (٠٢) ٢+ فاكس : ٢٧٩٢٠٣٩٠(٠٢) ٢+

شركة العروبة للسمسرة فى الأوراق المالية

شركة مساهمة مصرية

القوائم الماليه

عن السنه الماليه المنتهيه

فى

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

و تقرير مراقب الحسابات عنها

شركة العروبة للسمسرة فى الأوراق المالية

شركة مساهمة مصرية

المحتويات	صفحة
تقرير مراقب الحسابات	-
الميزانية	١
قائمة الدخل	٢
قائمه الدخل الشامل	٣
قائمة التغير في حقوق الملكية	٤
قائمة التدفقات النقدية	٥
الايضاحات المتممة للقوائم المالية	٦-٢٨

مكتب أودى كونسلت
للمحاسبة والمراجعة والاستشارات المالية

تقرير مراقب الحسابات

إلي السادة/ مساهمى شركة العروبة للسمسرة في الاوراق المالية.

تقريرعن القوائم المالية

راجعنا القوائم المالية لشركة العروبة للسمسرة في الاوراق المالية "شركة مساهمة مصرية" والمتمثلة في الميزانية في 31 ديسمبر 2023 وكذا قوائم الدخل و قائمة الدخل الشامل والتغير في حقوق الملكية والتدفق النقدي عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ ، وملخصا للسياسات المحاسبية الهامة و غيرها من الإيضاحات.

مسئولية الإدارة عن القوائم المالية

هذه القوائم المالية مسئولية إدارة الشركة ، فالإدارة مسئولة عن إعداد و عرض القوائم المالية عرضا عادلا وواضحا وفقا لمعايير المحاسبة المصرية وفى ضوء القوانين المصرية السارية ، وتتضمن مسئولية الإدارة تصميم و تنفيذ و الحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد و عرض قوائم مالية عرضا عادلا وواضحا خالية من أي تحريفات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو عن الخطأ ، كما تتضمن هذه المسئولية اختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف.

مسئوليــة مراقب الحسابات

تنحصر مسئوليتنا في إبداء الرأي على هذه القوائم المالية في ضوء مراجعتنا لها . وقد تمت مراجعتنا وفقا لمعايير المراجعة المصرية وفى ضوء القوانين المصرية السارية . وتتطلب هذه المعايير تخطيط و أداء المراجعة للحصول

على تأكد مناسب بأن القوائم المالية خالية من اي اخطاء هامة ومؤثرة

وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم و الإفصاحات في القوائم المالية. وتعتمد الإجراءات التى تم اختيارها على الحكم الشخصي للمراقب ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر في القوائم المالية سواء الناتج عن الغش أو الخطأ . ولدى تقييم هذه المخاطر يضع المراقب في اعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام المنشأة بإعداد القوائم المالية والعرض العادل و الواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف ولكن ليس بغرض إبداء رأى على كفاءة الرقابة الداخلية في المنشأة. وتشمل عملية المراجعة أيضا تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التى أعدت بمعرفة الإدارة وكذا سلامة العرض الذي قدمت به القوائم المالية .

13 Obour Buildings - Salah Salem St. - Floor (13) - Apartment - 6 - Nasr City - Cairo
Tel & Fax : 24042975 - 24054839
E-mail : audiconsult 2000 @ yahoo.com

وإننا نرى أن أدلة المراجعة التي قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعد أساسا مناسبا لإبداء رأينا على القوائم المالية .

اسباب ابداء الراي المتحفظ

1- بخصوص ملاحظاتنا السابقة عن الدراسة المطلوبة للخسائر الائتمانية المتوقعه تقوم الشركة حاليا بالاتفاق مع احد المكاتب المتخصصة لعمل الدراسة المطلوبة طبقا لمتطلبات معيار المحاسبة المصري رقم (47) الادوات المالية

الـــــرأي المتحفظ

وفيما عدا ماورد بالفقرات اعلاه , نري أن القوائم المالية المشار إليها أعلاه تعبر بعدالة ووضوح ، في جميع جوانبها الهامة ، عن المركز المالي لشركة العروبة للسمسرة في الاوراق المالية في 31 ديسمبر 2023 ، وعن أدائها المالي وتدفقاتها النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وذلك طبقا لمعايير المحاسبة المصرية وفى ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة.

فقرة توجية الإنتباة

- ومع عدم اعتبار ذلك تحفظا بلغت الخسائر مبلغ (21,644,408) جنيه بما يزيد عن نصف قيمة حقوق المساهمين مما يستدعي دعوة الجمعية العمومية الغير عادية للنظر في حل الشركة او استمرارها طبقا للمادة 69 من القانون رقم4 لسنة 2018وذلك كما ورد تفصيلا بالايضاح رقم (14) راس المال
- تم اخطار الشركة بتاريخ 2024/02/1 من الهيئة العامة للرقابة المالية باستبعاد العضو المنتدب السيد/ محمد عاطف محمود رسلان وذلك كما ورد تفصيلا بالايضاح رقم (27) الاحداث الجارية الهامه

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

تمسك الشركة حسابات مالية منتظمة تتضمن كل ما نص القانون و نظام الشركة على وجوب إثباته فيها وقد وجدت القوائم المالية متفقة مع ما هو وارد بتلك الحسابات .

البيانات المالية الواردة بتقرير مجلس الإدارة المعد وفقا لمتطلبات القانون رقم 159 لسنة 1981 ولائحته التنفيذية متفقة مع ما هو وارد بدفاتر الشركة وذلك في الحدود التى تثبت بها مثل تلك البيانات بالدفاتر .

تحريرا في 2024/02/27

محاسب قانوني
د/ شريف محمد عبد الحميد العسكري
كلية التجارة- جامعة القاهرة
زميل جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية
زميل جمعية الضرائب المصرية
رقم القيد بسجل مراقبى الحسابات بالهيئه العامه للرقابه الماليه (182)

شركة العروبة للسمسرة فى الاوراق المالية (شركة مساهمة مصرية)

الميزانيه

فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

	ايضاح رقم	٣١-١٢-٢٠٢٣ جنيه مصرى	٣١-١٢-٢٠٢٢ جنيه مصرى
الأصول			
الأصول غير المتداولة			
الاصول الثابته بالصافي	(٣-٢) - ٩	٦٧٧ ٠٤١	٧٧٨ ٩٠٤
مشروعات تحت التنفيذ	(٣-٤) - ١٣	٢ ٣٢٢ ٤٤٠	١ ٧٠٧ ٦٦٠
استثمارات في شركه مصر للمقاصه	(٣-٥) - ٧	١ ٥١٥ ١٠٠	٢٠٥ ١٠٠
صندوق ضمان التسويات	(٣-٥)	٤٨٨ ٩٨١	٤٨٨ ٩٨١
مجموع الأصول غير المتداولة		**٥ ٠٠٣ ٥٦٢**	**٣ ١٨٠ ٦٤٥**
الأصول المتداوله			
نقديه بالصندوق و البنوك	(٣-٢٦) - ٤	٢ ٥٢٤ ٥٠٧	٣ ٧١٦ ٧١٣
عملاء (بالصافى)	٥	١ ٩٣٤ ٥٩٩	٤ ٦٨٣ ٢٧٩
مصر للمقاصه		٩٢ ٠٣٢	٢١٥ ٣٨٩
مدينون و حسابات مدينه اخرى	٦	١٠ ٣٣٨ ٩٤٣	١٠ ٥٢٠ ٥٢٧
مجموع الأصول المتداولة		**١٤ ٨٩٠ ٠٨١**	**١٩ ١٣٥ ٩٠٨**
إجمالي الأصول		**١٩ ٨٩٣ ٦٤٣**	**٢٢ ٣١٦ ٥٥٣**
حقوق الملكية و الإلتزامات			
حقوق الملكية			
رأس المال المرخص به		١٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠	١٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠
رأس المال المصدر و المدفوع بالكامل	(٣-٣٠) - ١٤	٢٩ ٥٠٠ ٠٠٠	٢٤ ٥٠٠ ٠٠٠
الاحتياطي القانونى	(٣-١٢)	٣٠٥ ٨٢٣	٣٠٥ ٨٢٣
احتياطى عام		٩٠ ٠٠٠	٩٠ ٠٠٠
ارباح (خسائر) مرحلة		(١٩ ٣٣٠ ٢٥٣)	(١٢ ٧٨٠ ٩٥٥)
ربح (خسارة) الفترة		(٢ ٣١٤ ١٥٥)	(٦ ٥٤٩ ٢٩٨)
مجموع حقوق الملكية		**٨ ٢٥١ ٤١٤**	**٥ ٥٦٥ ٥٦٩**
الالتزامات غير المتداولة			
التزامات ضريبية مؤجلة	(٣-٢٧/ ٢) - ٢١	٧٤ ٢٥٣	٧٩ ٩٥٠
قروض مسانده	١٢	١٠ ٠٠٠ ٠٠٠	١٥ ٠٠٠ ٠٠٠
مجموع الألتزامات غير المتداولة		**١٠ ٠٧٤ ٢٥٣**	**١٥ ٠٧٩ ٩٥٠**
الالتزامات المتداولة			
عملاء دائنون		١ ٤٩٦ ٢٣٠	١ ٦١٢ ٤٥٢
دائنون و ارصدة دائنة اخري	١٠	٢٧ ٣٢٣	٣٨ ٤٢٢
مصلحه الضرائب	١١	٤٤ ٤٢٢	٢٠ ١٦٠
مجموع الألتزامات المتداولة		**١ ٥٦٧ ٩٧٥**	**١ ٦٧١ ٠٣٤**
إجمالي الألتزامات		**١١ ٦٤٢ ٢٢٨**	**١٦ ٧٥٠ ٩٨٤**
إجمالي حقوق الملكية و الألتزامات		**١٩ ٨٩٣ ٦٤٣**	**٢٢ ٣١٦ ٥٥٣**

الايضاحات المرفقة من (١) إلى (٢٧) جزء لا يتجزأ من القوائم المالية وتقرأ معها ،

تقرير مراقب الحسابات للفحص مرفق ،

تحريراً فى ٢٠ فبراير ٢٠٢٤

المدير المالي

ابراهيم زكي احمد

رئيس مجلس الاداره

مينا وجدي قلته

شركة العروبة للسمسرة فى الاوراق المالية (شركة مساهمة مصرية)

قائمة الدخل المنفردة الدوريه

عن الفترة المالية من ١ يناير ٢٠٢٣ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

	ايضاح	رقم	٢٠٢٣ من ٢٠٢٣/٠١/٠١ الى ٢٠٢٣/١٢/٣١ جنيه مصرى	٢٠٢٢ من ٢٠٢٢/٠١/٠١ الى ٢٠٢٢/١٢/٣١ جنيه مصرى
ايرادات النشاط	٣/١٦	١٥	٢ ٤٩٦ ٥٦٣	١ ٩٢٩ ٧٤٥
تكلفه الحصول علي الايراد		١٦	(١ ٥٦٥ ٥٩٢)	(١ ١٦٠ ٣٣٦)
مجمل الربح			٩٣٠ ٩٧١	٧٦٩ ٤٠٩
ايرادات اخري	٣/١٨	١٨	٢ ١١٨ ٠٤٨	٧١٥ ٨٦٣
مصروفات تسويق			-	(٢٨٨ ٦٣٥)
مصروفات اداريه و عموميه		١٧	(٣ ٦٤٦ ٩٣٥)	(٢ ٩٢٢ ٠٦٩)
عبء الاضمحلال (الخسائر الائتمانيه المتوقعه)			(١ ٧٩٨ ٣٨٧)	(٤ ٩٣٧ ٨٦٧)
أرباح (خسائر) تقييم العملات الاجنبية			٨٨ ٢٠٨	١١٧ ٧٣٠
المساهمه التكافليه في نظام التأمين الصحي الشامل			(١١ ٧٥٧)	(٦ ٦١٤)
صافي الربح (الخساره) قبل الضرائب			**(٢ ٣١٩ ٨٥٢)**	**(٦ ٥٥٢ ١٨٢)**
الضريبة المؤجله		٢١/٢	٥ ٦٩٧	٢ ٨٨٤
ربح (خسارة) الفترة			**(٢ ٣١٤ ١٥٥)**	**(٦ ٥٤٩ ٢٩٨)**
نصيب السهم الأساسي و المخفض فى ربح (خسارة) الفترة		١٩	(٠.٠٧٨٤)	(٠.٢٦٧٣)
الفتـــــــــــرة			**اثني عشر شهر**	**اثني عشر شهر**

الايضاحات المرفقة من (١) إلى (٢٧) جزء لا يتجزأ من القوائم المالية وتقرأ معها ،

المدير المالي
ابراهيم زكي احمد

رئيس مجلس الاداره
مينا وجدي قلته

شركة العروبة للسمسرة فى الاوراق المالية (شركة مساهمة مصرية)

قائمة الدخل الشامل المنفردة الدوريه

عن الفترة المالية من ١ يناير ٢٠٢٣ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

	ايضاح رقم	٢٠٢٣ من ٢٠٢٣/٠١/٠١ الى ٢٠٢٣/١٢/٣١ جنيه مصرى	٢٠٢٢ من ٢٠٢٢/٠١/٠١ الى ٢٠٢٢/١٢/٣١ جنيه مصرى
ربح (خسارة) الفترة		(٢ ٣١٤ ١٥٥)	(٦ ٥٤٩ ٢٩٨)
الدخل الشامل الآخر			
فروق العملة من ترجمة العمليات الأجنبية		-	-
أرباح (خسائر) إستثمارات بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل		-	-
تغطية التدفق النقدي		-	-
الأرباح (الخسائر) الإكتوارية من نظم المزايا المحددة للمعاشات		-	-
نصيب المنشأة من بنود الدخل الشامل الاخرى فى الشركات الشقيقة		-	-
ضريبة الدخل المتعلقة بعناصر الدخل الشامل الآخر		-	-
مجموع الدخل الشامل الآخر عن الفترة بعد خصم الضريبة		-	-
إجمالي الدخل الشامل عن الفترة		(٢ ٣١٤ ١٥٥)	(٦ ٥٤٩ ٢٩٨)

الايضاحات المرفقة من (١) إلى (٢٧) جزء لا يتجزأ من القوائم المالية وتقرأ معها ،

المدير المالي
ابراهيم زكي احمد

رئيس مجلس الاداره
مينا وجدي قلته

شركة العروبة للسمسرة فى الاوراق المالية (شركة مساهمة مصرية)

قائمة التغير فى حقوق الملكية الدوريه

عن الفترة المالية من ١ يناير ٢٠٢٣ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

	رأس المال المدفوع جنية مصرى	الاحتياطى القانونى جنية مصرى	احتياطى عام جنيه مصرى	أرباح (خسائر) مرحلة جنية مصرى	أرباح (خسائر) الفترة جنية مصرى	الاجمالى جنية مصرى
٢٠٢٢						
رصيد حقوق الملكية فى ٠١/٠١/٢٠٢٢	٢٤ ٥٠٠ ٠٠٠	٣٠٥ ٨٢٣	٩٠ ٠٠٠	(١٢ ٧٨٠ ٩٥٥)	-	١٢ ١١٤ ٨٦٨
الدخل الشامل						
صافى أرباح (خسائر) الفترة					(٦ ٥٤٩ ٢٩٨)	(٦ ٥٤٩ ٢٩٨)
بنود الدخل الشامل الأخر					-	-
إجمالى الدخل الشامل	٢٤ ٥٠٠ ٠٠٠	٣٠٥ ٨٢٣	٩٠ ٠٠٠	(١٢ ٧٨٠ ٩٥٥)	(٦ ٥٤٩ ٢٩٨)	٥ ٥٦٥ ٥٧٠
معاملات مع المساهمين						
المحول إلي الاحتياطي القانوني						
رصيد حقوق الملكيه فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٢٤ ٥٠٠ ٠٠٠	٣٠٥ ٨٢٣	٩٠ ٠٠٠	(١٢ ٧٨٠ ٩٥٥)	(٦ ٥٤٩ ٢٩٨)	٥ ٥٦٥ ٥٦٩
عـــــــام ٢٠٢٣ :						
رصيد حقوق الملكية فى ٠١/٠١/٢٠٢٣	٢٤ ٥٠٠ ٠٠٠	٣٠٥ ٨٢٣	٩٠ ٠٠٠	(١٩ ٣٣٠ ٢٥٤)		٥ ٥٦٥ ٥٦٩
الدخل الشامل						
صافى أرباح (خسائر) الفترة					(٢ ٣١٤ ١٥٥)	(٢ ٣١٤ ١٥٥)
زياده راس المال	٥ ٠٠٠ ٠٠٠					٥ ٠٠٠ ٠٠٠
بنود الدخل الشامل الأخر						
إجمالى الدخل الشامل	٢٩ ٥٠٠ ٠٠٠	٣٠٥ ٨٢٣	٩٠ ٠٠٠	(١٩ ٣٣٠ ٢٥٤)	(٢ ٣١٤ ١٥٥)	٨ ٢٥١ ٤١٤
معاملات مع المساهمين						
المحول إلي الاحتياطي القانوني			-			-
رصيد حقوق الملكيه فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٢٩ ٥٠٠ ٠٠٠	٣٠٥ ٨٢٣	٩٠ ٠٠٠	(١٩ ٣٣٠ ٢٥٤)	(٢ ٣١٤ ١٥٥)	٨ ٢٥١ ٤١٤

الايضاحات المرفقة من (١) إلى (٢٧) جزء لا يتجزأ من القوائم المالية وتقرأ معها ،

المدير المالي
ابراهيم زكي احمد

رئيس مجلس الاداره
مينا وجدي قلته

شركة العروبة للسمسرة فى الاوراق المالية (شركة مساهمة مصرية)

قائمة التدفقات النقدية الدوريه

عن الفترة المالية من ١ يناير ٢٠٢٣ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

	ايضاح رقم	٢٠٢٣ من٢٠٢٣/٠١/٠١ الي ٢٠٢٣/١٢/٣١ جنيه مصرى	٢٠٢٢ من٢٠٢٢/٠١/٠١ الي ٢٠٢٢/١٢/٣١ جنيه مصرى
التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل			
صافى أرباح (خسائر) الفترة قبل الضرائب		(٢ ٣١٩ ٨٥٢)	(٦ ٥٥٢ ١٨٢)
تعديلات لتسوية صافى الربح مع التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل :			
اهلاكات الاصول الثابتة	(٩)	١٣٣ ٨٤٢	١٥٦ ٤٩١
المكون (المستخدم) من المخصصات		١ ٧٩٨ ٣٨٧	٤ ٩٣٧ ٨٦٧
اثر التغير في اسعار الصرف		(٨٨ ٢٠٨)	(١١٧ ٧٣٠)
فوائد دائنه	(١٨)	(٩ ٧٧٢)	(٧٩ ٤٠٧)
ايرادات اخري	(١٨)	(٢ ١٠٨ ٢٧٥)	(٦٣٦ ٤٥٧)
ضرائب الدخل المدفوعة		-	-
أرباح (خسائر) التشغيل قبل التغيرات فى رأس المال العامل		**(٢ ٥٩٣ ٨٧٩)**	**(٢ ٢٩١ ٤١٧)**
(الزيادة) النقص فى المدينون و الحسابات المدينة الاخرى	(٦)	١٨١ ٥٨٤	(١٠ ٢٨٦ ٧٣٢)
(الزيادة) النقص فى العملاء وأوراق القبض	(٥)	١ ٠٧٣ ٦٥٠	٥ ٤٣٩ ٠١٤
الزيادة (النقص) في الدائنون و الأرصدة الدائنة الاخرى	(١٠) - (١١)	(١٠٣ ٠٥٩)	(٣ ٨٨٤ ٥٣٠)
النقديه و ما في حكمها (ودائع مربوطه لمده تزيد عن ٣ اشهر)		-	-
صافى التدفقات النقدية الناتجة من (المستخدمة فى) أنشطة التشغيل		**(١ ٤٤١ ٧٠٤)**	**(١١ ٠٢٣ ٦٦٦)**
التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار			
مدفوعات لشراء أصول ثابتة	(٩)	(٣١ ٩٧٩)	(٥٣ ٤٠٩)
مقبوضات من بيع أصول ثابتة		-	-
النقص (الزياده) في مشروعات تحت التنفيذ	(١٣)	(٦١٤ ٧٨٠)	(٦١٤ ٧٨٠)
النقص (الزياده) في حصه الشركه في صندوق ضمان التسويات		-	٤١٦ ٠٠٠
النقص (الزياده) من حصه الشركه بمصر للمقاصه		(١ ٣١٠ ٠٠٠)	-
فوائد دائنه	(١٨)	٩,٧٧٢	٧٩,٤٠٧
ايرادات اخري	(١٨)	٢,١٠٨,٢٧٥	٦٣٦ ٤٥٧
استثمارات بغرض البيع		-	-
صافى التدفقات النقدية الناتجة من (المستخدمة فى) أنشطة الاستثمار		**١٦١ ٢٨٩**	**٤٦٣ ٦٧٥**
التدفقات النقدية من أنشطة التمويل			
الزيادة (النقص) في البنوك الدائنة		-	-
الزيادة (النقص) في القروض المسانده	(١٢)	(٥ ٠٠٠ ٠٠٠)	١٠ ٠٠٠ ٠٠٠
توزيعات الأرباح المدفوعة		-	-
مقبوضات (مدفوعات) لحساب رأس المال		٥ ٠٠٠ ٠٠٠	-
الزيادة (النقص) في القروض		-	-
صافى النقدية الناتجة من (المستخدمة فى) أنشطة التمويل		-	١٠ ٠٠٠ ٠٠٠
صافى الزيادة (النقص) في النقدية بالصندوق ولدى البنوك خلال الفترة		(١ ٢٨٠ ٤١٤)	(٥٥٩ ٩٩١)
اثر التغير في اسعار الصرف		٨٨ ٢٠٨	١١٧ ٧٣٠
النقدية بالصندوق ولدى البنوك فى بداية الفترة	(٤)	٣ ٧١٦ ٧١٣	٤ ١٥٨ ٩٧٤
النقدية بالصندوق ولدى البنوك فى نهاية الفترة		**٢ ٥٢٤ ٥٠٧**	**٣ ٧١٦ ٧١٣**
و تتمثل النقديه و ما في حكمها فيما يلي :-			
صافي النقديه و ما في حكمها اخر الفتره		٢ ٥٢٤ ٥٠٧	٣ ٧١٦ ٧١٣
النقديه و ما في حكمها (ودائع مربوطه لمده تزيد عن ٣ اشهر)		-	-
النقديه و ما في حكمها اخر الفتره	(٤)	٢ ٥٢٤ ٥٠٧	٣ ٧١٦ ٧١٣

الايضاحات المرفقة من (١) إلى (٢٧) جزء لا يتجزأ من القوائم المالية وتقرأ معها .

المدير المالي
ابراهيم زكي احمد

رئيس مجلس الاداره
مينا وجدي قلته

١- نبذة عن الشركة :

١/١ اسم الشركة :

- تأسست شركة العروبة للسمسرة في الأوراق المالية "شركة مساهمة مصرية" عن طريق الاكتتاب المغلق وطبقا لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ وتم الموافقة على تأسيس الشركة طبقا للمادة ١٣٠ من القانون رقم ٩٥لسنة١٩٩٢ بإصدار قانون الشركات المشكلة بالهيئة العامة لسوق المال بجلستها المنعقدة في ١٩٩٤/٣/٢
- تم نشر النظام الأساسي للشركة بصحيفة الشركات تحت رقم ٩٢ في يناير ١٩٩٥ كما تم قيد الشركة في السجل التجاري تحت رقم ٩٤١٥ بتاريخ ١٩٩٤/٤/٢٠.

٢/١ غرض الشركة :

يتمثل غرض الشركة في

- القيام باعمال السمسرة فى الاوراق المالية و التعامل و الوساطة و السمسرة فى السندات و قد حصلت الشركة على الترخيص رقم (١٥) من الهيئة العامة لسوق المال بتاريخ ١٩٩٤/٠٤/٢٣.
- مع مراعاة احكام القوانين و اللوائح و القرارات السارية و بشرط استصدار الترخيص اللازم لممارسة هذه الانشطة.
- يجوز للشركة ان تكون لها مصلحة أو تشترك بأى وجه من الوجوه مع شركات الاموال التى تزاول اعمالا شبيهه باعمالها او التى قد تعاونها على تحقيق غرضها فى مصر أو فى الخارج. كما يجوز لها أن تندمج فى هذه الشركان او تشتريها او تلحقها بها و ذلك طبقا لاحكام القانون و لائحته التنفيذية.

٣/١ مده الشركة :

- مده الشركه ٢٥ علماتنتهي في ٢٠٤٤/٠٦/٢٥ و ذلك طبقاللسجل التجاري للشركه .

٤/١ مقر الشركة :

- يقع مقر الشركه الرئيسي في ٦ ميدان الفلكي – باب اللوق - القاهرة

٥/١ تاريخ اعتماد القوائم الماليه للشركة :

- تم اعتماد القوائم المالية للشركه عن الفتره الماليه المنتهيه في ٢٠٢٣/١٢/٣١ طبقالقرار مجلس الاداره المنعقد بتاريخ ٢٠٢٤/٠٢/٢١

٦/١ تاريخ القيد بالبورصه المصريه :

- و تم طرح الشركه للاكتتاب العام بتاريخ ٢٠١٠/٣/٢٥ بعد التأشير بالسجل التجاري بتاريخ ٢٠١٠/٠٣/١٤.

٧/١ السنه الماليه للشركه :

- تبدأ السنه المالية من اول يناير و تنتهى فى اخر ديسمبر من كل عام .

٢- أسس اعداد القوائم المالية :

٢ /١ أسس القياس :

- يتم إعداد القوائم المالية وفقالمعايير المحاسبه المصريه و في ضوء القوانين المصريه الساريه .

٢ /٢ عملة التعامل و عملة العرض :

- تم عرض القوائم المالية المرفقة بالجنية المصري و الذي يمثل عملة التعامل للشركة .

٢ /٣ استخدام التقديرات و الحكم الشخصي :

- يتطلب إعداد القوائم المالية وفقالمعايير المحاسبة المصرية من الإدارة استخدام الحكم الشخصى و التقديرات و الإفتراضات التى قد تؤثر على تطبيق السياسات و القيم المعروضة للأصول و الالتزامات و الإيرادات و المصروفات .
- تعد التقديرات و الافتراضات المتعلقة بها فى ضوء الخبرة السابقة و عوامل أخري متنوعة. هذا و قد تختلف النتائج الفعلية عن تلك التقديرات.
- يتم اعادة مراجعة التقديرات و الافتراضات المتعلقة بها بصفة دورية.
- يتم الاعتراف بالتغيير في التقديرات المحاسبية في الفترة التي يتم تغيير التقدير فيها إذا كان التغيير يؤثر على هذه الفترة فقط ، أوفي فترة التغيير أو الفترات المستقبلية إذا كان التغيير يؤثر على كليهما.

أ- **الحكم الشخصي:**

- المعلومات الخاصة بالاحكام المستخدمة فى تطبيق السياسات المحاسبية التى لها تأثير هام على القيمة المعروضة للقوائم المالية متضمنة فيما يلى:
- الاعتراف بالايراد: يتم الاعتراف بالايراد طبقا لما هو وارد تفصيلا بالسياسات المحاسبية المطبقة.
- استثمارات فى شركات شقيقة و المنشآت الخاضعة لسيطرة مشتركة: ما اذا كان للشركة نفوذ مؤثر على الشركات و المنشآت المستثمر فيها.
- تصنيف عقود الايجار.

ب- **الافتراضات و التقديرات غير المؤكدة:**

- المعلومات الخاصة بالافتراضات و التقديرات غير المؤكدة فى الفترة الحالية و التى قد ينتج عنها تعديل مؤثر فى القيمة الدفترية للاصول و الالتزامات فى الفترة المالية القادمة يتمثل فى:
- الاعتراف و قياس المخصصات و الالتزامات: الافتراضات الاساسية حول احتمالية و حجم تدفق الموارد.
- قياس خسائر الائتمان المتوقعة للنقدية بالبنوك و عملاء و أوراق قبض و أصول مالية اخرى.

ت- **قياس القيمة العادلة:**

- يتطلب عدد من السياسات المحاسبية و الافصاحات للشركة قياس القيم العادلة للاصول و الالتزامات المالية و غير المالية.
- يتم الاعتماد فى قياس القيمة العادلة للاصول و الالتزامات على بيانات السوق المتاحة بشكل اساسى ، و يتم تبويب البيانات التى يتم الاعتماد عليها فى التقييم وفقا للتسلسل الهرمى التالى:
- المستوى (١): الاسعار المعلنة (غير معدلة) فى أسواق نشطة لاصول و التزامات متماثلة.
- المستوى (٢): مدخلات كل من الاسعار المعلنة المدرجة فى المستوى (١) و التى يتم تتبعها للاصل او الالتزام إما بصورة مباشرة (مثل الاسعار) او غير مباشرة (أى مشتقة من الاسعار).
- المستوى (٣): مدخلات للاصل او الالتزام لا تعتمد على بيانات السوق التى يمكن ملاحظتها (مدخلات لا يمكن متابعتها).
- تقوم الشركة بالاعتراف بالتحويلات بين المستويات الخاصة بتسلسل القيمة العادلة فى نهاية الفترة المالية التى يتم حدوث التغيير خلالها.
- تم ادراج المزيد من المعلومات عن الافتراضات المطبقة عند قياس القيمة العادلة فيما يلى:
- المدفوعات المبينية على اسهم.
- الادوات المالية.
- الاستثمارات العقارية.

٣ - أهم السياسات المحاسبية المطبقة :

التغيرات فى السياسات المحاسبية و الإفصاحات:

- يتم تطبيق السياسات المحاسبية الموضحة أدناه بثبات علي جميع الفترات المعروضة في القوائم المالية المنفرده .

١/٣ ترجمة المعاملات بالعملات الاجنبية :

- تم ترجمة المعاملات الاجنبية بسعر الصرف فى تواريخ المعاملات.
- الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملة الأجنبية يتم ترجمتها لعملة التعامل بسعر الصرف السائد فى تاريخ اعداد القوائم المالية.
- يتم ترجمة الاصول و الالتزامات التى يتم قياسها بالقيمة العادلة بالعملة الاجنبية بسعر الصرف المستخدم عند تحديد القيمة العادلة.
- يتم ترجمة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة غير النقدية التى يتم قياسها بالتكلفة التاريخية بالعملة الاجنبية بسعر الصرف فى تاريخ المعاملة .
- و بصفة عامة يتم الاعتراف بفروق العملة فى الارباح و الخسائر ، و باستثناء فروق العملة الناتجة من ترجمة ما يتم الاعتراف به فى بنود الدخل الشامل الآخر:
  - الاستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (باستثناء الاضمحلال، يتم اعادة تبويب فروق العملة بنود الدخل الشامل الآخر الى الأرباح و الخسائر).
  - الالتزامات المالية التى تم تخصيصها كأداة تغطية مخاطر لتغطية خطر صافى الاستثمار فى نشاط اجنبى ما دامت التغطية فعالة.
  - ادوات التغطية المستخدمة فى خطر التدفقات النقدية مادامت التغطية فعالة.

٢/٣ الأصول الثابتة وإهلاكاتها:

- تظهر الأصول الثابتة بالتكلفة التاريخية بعد خصم مجمع الاهلاك و الخسائر المتراكمة لاضمحلال القيمة ، و يتم الاعتراف بجميع تكاليف الاصلاح و الصيانة الاخرى فى قائمة الدخل عند تحققها .
- يبدأ اهلاك الاصل عندما يكون مكانه و حالته التى يصبح عليها قادراعلى التشغيل بالطريقة التى حددتها الادارة ، و يتم حساب الإهلاك باتباع طريقة القسط الثابت لبند المبانى و المتناقص لباقى بنود الاصول الثابتة طبقاللعمر الافتراضي للأصل ووفقاالمعدلات الإهلاك التالية :

نوع الأصل	معدل الاهلاك
المبانى و العقارات	٥ %
اجهزه الحاسب الالي	٥٠%
برامج الحاسب الالي	١٥%
باق الاصول	٢٥%

- يتم استبعاد الأصول الثابتة عند التخلص منها أو عند عدم توقع الحصول على أي منافع اقتصادية مستقبلية من استخدامها أو بيعها في المستقبل ، يتم الاعتراف بأي أرباح أو خسائر تنشأ عند استبعاد الأصل في قائمة الدخل في الفترة التي تم فيها استبعاد الأصل .
- يتم بصفة دورية مراجعة المتبقى من العمر الانتاجى المقدر للاصول الثابتة، و اذا اختلف المتبقى من العمر الانتاجى المقدر بشكل جوهرى عن التقدير الاساسى، فإن صافى القيمة الدفترية يتم اهلاكها على مدار العمر المتبقى بعد تعديله.
- يتم مراجعة القيم المتبقية للاصول و الاعمار الانتاجية لها و طرق اهلاكها فى نهاية كل فترة مالية.

التكاليف اللاحقة على الاقتناء :

- يتم احتساب النفقات المتكبدة لاستبدال أى من مكونات الاصول الثابتة كبند منفصل ويتم رسملته ، كما يتم شطب المبالغ المدرجة لأي جزء مستبدل. يتم رسملة النفقات الأخري اللاحقة فقط عند زيادة المنافع الاقتصادية المستقبلية المتعلقة بالاصل و يتم إثبات جميع النفقات الأخرى في قائمة الدخل كمصروفات.
- يتم مراجعة القيم المتبقية للاصول و الاعمار الانتاجية لها و طرق اهلاكها فى نهاية كل سنة مالية و تعديلها كلما كان هناك تغيير جوهرى فى اسلوب الحصول على المنافع الاقتصادية من تلك الاصول.

اضمحلال الأصول الثابتة :

- تقوم الشركة بشكل دورى فى تاريخ كل ميزانية بتحديد ما اذا كان هناك مؤشر على ان يكون اصل ثابت قد اضمحل ، عندما تزيد القيمة الدفترية للاصل عن قيمته الاستردادية ، فيعتبر ان هناك اضمحلال للاصل و بالتالى يتم تخفيضه الى قيمته الاستردادية ، وتثبت خسارة الاضمحلال بقائمة الدخل .
- يتم رد الخسارة الناجمة عن اضمحلال القيمة فقط اذا كان هناك تغيير فى التقديرات المستخدمة لتحديد قيمة الاصل الاستردادية منذ اثبات اخر خسارة ناتجة عن اضمحلال القيمة ، و تكون محدودة بحيث لا تتعدى القيمة الدفترية للاصل (نتيجة لرد الخسارة الناجمة عن اضمحلال القيمة) القيمة الاستردادية له او القيمة الدفترية التى كان سيتم تحديدها (بالصافى بعد الاهلاك) ما لم يتم الاعتراف بالخسارة الناجمة عن اضمحلال القيمة بالنسبة للاصل فى السنوات السابقة . و يتم اثبات الرد فى أية خسارة ناجمة عن اضمحلال قيمة أصل بقائمة الدخل .

٣/٣ الاصول غير الملموسة:

- تتمثل فى قيمة تكلفة الحصول على برامج من المتوقع ان يتم الاستفادة بها و ليس لها وجود مادى محدد و ملموس و الذى تم الحصول عليه او نشأ عن حقوق تعاقدية قانونية مع اطراف اخرى و يتوقع ان يترتب على حيازته تدفق منافع مستقبلية قابلة للقياس فى صورة تدفقات نقدية مستقبلية و يتم الاثبات الاولى لتلك الاصول بالقيمة التعاقدية المباشرة للحصول علها ، على ان يتم اعادة قياسها فى نهاية الفترة الماليةبتكلفة الاقتناء مخصوما منها مجمع الاستهلاك و مجمع خسائر اضمحلال القيمة - ان وجدت – و التى تمثل القيمة العادلة لتلك الاصول فى ذلك التاريخ.

٤/٣ مشروعات تحت التنفيذ :

- يتم تسجيل التكاليف التى تتحملها الشركة فى إنشاء الأصول الثابتة فى بند مشروعات تحت التنفيذ و عند انتهاء استكمال الأصل ويصبح جاهز للاستخدام فى الغرض المنشأ من أجلة يتم تحويل التكاليف الى الأصول الثابتة ، ويتم تقييم المشروعات تحت التنفيذ بالتكلفة أو صافى القيمة الاستردادية أيهما اقل .

٥/٣ الاستثمارات:

١/٥/٣ استثمارات فى شركات تابعة:

- يتم ادراج الاستثمارات فى الشركات التى تسيطر علها الشركة من خلال مساهمنه فى المنشأة المستثمر فيها و لديها القدرة على التأثير على تلك الاستثمارات من خلال سلطتها علها ضمن الاستثمارات فى شركات تابعة ، حيث تثبت تلك الاستثمارات بالتكلفة – تكلفة الاقتناء- فى تاريخ اصدار امر الشراء ، و يتم تخفيض تكلفة تلك الاستثمارات بقيمة الانخفاض غير المؤقت -ان وجد – تحميلا على قائمة الدخل (الأرباح و الخسائر) و ذلك لكل استثمار على حده.

٢/٥/٣ استثمارات فى شركات شقيقة:

- يتم ادراج الاستثمارات فى الشركات التى تمتلك فيها الشركة نفوذ مؤثر ، و لكنها ليست شركة تابعة أو ذات مصلحة مشتركة ضمن بند استثمارات فى شركات شقيقة ، حيث يتم الإثبات الأولى لتلك الاستثمارات بالتكلفة فى تاريخ الحيازة، و يتم القياس اللاحق لتلك الاسنثمارات فى نهاية كل فترة مالية باتباع اسلوب التكلفة ، على أن يتم القياس اللاحق لها باتباع أسلوب التكلفة، على أن يتم القياس اللاحق لها بإتباع أسلوب حقوق الملكية لدى اعداد القوائم المالية المجمعة و ذلك بالتغير فى حقوق ملكية الشركة الشقيقة بعد تاريخ الحيازة او فى نتائج الاعمال مع تخفيض ذلك الاستثمار بقيمة أية توزيعات محصلة أو معلنة

٣/٥/٣ الاستثمارات العقاريه :

- تتمثل الاستثمارات العقارية فى قيمة العقارات (أراضى أو مبانى أو كلهما) التى تم الحصول علها و محتفظ بها بغرض إعادة البيع للحصول على أرباح رأسمالية ناتجة عن التغير الموجب فى القيمة العادلة أو لتحقيق عوائد أو كلهما معا، و ليست للبيع ضمن النشاط المعتاد للمنشأة و تشمل الأراضى المحتفظ بها لغرض مستقبلى غير محدد فى الوقت الحاضر ، و يتم الإثبات الأولى لتلك الاستثمارات بالتكلفة –تكلفة الاقتناء- فى تاريخ الاقتناء أو فى تاريخ التبادل.

- و لا تشمل تلك الاستثمارات العقارية أى عقارات محتفظ بها و مقتناة بغرض التصرف اللاحق فيها فى المستقبل القريب أو لتطويرها أو اعادة بيعها ضمن النشاط المعتاد للشركة.
- على أن يتم القياس اللاحق لتلك الاستثمارات العقارية التى يتولد عنها ايرادات فى نهاية كل فترة مالية بالتكلفة مخصوما منها مجمع الاهلاك متضمنا مجمع خسائر اضمحلال القيمة ، و طبقا لنسب الاهلاك التى حددتها الإدارة لكل نوع من تلك الاستثمارات ، على ان يتم استبعاد الاستثمار العقارى من الدفاتر و ذلك عند التصرف فيه، أو عندما يتم سحبه نهائيا من الاستخدام، و لا توجد أية منافع اقتصادية مستقبلية متوقعة من التصرف فيه.

٦/٣ اضمحلال الأصول :

١/٦/٣ الاصول الماليه

- تطبق الشركة منهجا من ثلاث مراحل لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة من الأصول المالية المثبتة بالتكلفة المستهلكة و أدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر. و تنتقل الأصول بين المراحل الثلاث التالية استنادا إلى التغير فى الجودة الائتمانية للأصل المالى منذ الاعتراف الأولى بها.

المرحلة الأولى : خسارة الائتمان المتوقعة على مدى ١٢ شهرا:

- تتضمن المرحلة الأولى الأصول المالية عند الاعتراف الأولى و التى لا تنطوى على زيادة جوهرية فى مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الاولى أو التى تنطوى على مخاطر ائتمانية منخفضة نسبيا. بالنسبة لهذه الأصول ، يتم الاعتراف بخسائر ائتمانية متوقعة على مدى ١٢ شهرا.
- خسائر الائتمان المتوقعة على مدى ١٢ شهرا هى الخسائر الائتمانية المتوقعة التى قد تنتج من حالة اخفاق محتملة خلال ١٢ شهرا بعد تاريخ القوائم المالية.
- قامت الشركه بحساب الخسائر الائتمانيه المتوقعه لجميع ارصده العملاء المدينه الغير مغطاه باسهم بنسبه ١٠٠% .

المرحلة الثانية : خسارة الائتمان المتوقعة على مدى الحياة – مع عدم اضمحلال قيمة الائتمان:

- تتضمن المرحلة الثانية الأصول المالية التى بها زيادة جوهرية فى مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولى ، و لكن لا يوجد دليل موضوعى على اضمحلال القيمة. يتم الاعتراف بخسائر ائتمان متوقعة على مدى الحياة لتلك الأصول، خسارة الائتمان المتوقعة على مدى الحياة هى الخسائر الائتمانية المتوقعة الناتجة من جميع حالات الاخفاق الممكنة على مدى العمر المتوقع للأداة المالية. فى نهاية كل فترة مالية، تقوم الشركة بتقييم ما إذا كانت هناك زيادة جوهرية فى مخاطر الائتمان للأصول المالية منذ الاعتراف الأول. تستخدم الشركة كلا من المعلومات الكمية و النوعية لتحديد ما إذا كانت هناك زيادة كبيرة فى مخاطر الائتمان بناء على خصائص الأصل المالى. يمكن أن تكون المعلومات الكمية إنخفاضا فى التصنيف الائتمانى دون درجة الاستثمار. و يتم الحصول على المعلومات النوعية من خلال مراقبة التغيرات المعاكسة الحالية أو المتوقعة فى الأعمال أو الظروف المالية أو الاقتصادية التى من المتوقع أن تسبب تغيرا جوهريا (سلبيا) فى قدرة المدين على الوفاء بالتزاماته تجاه الشركة.
- بالاضافة إلى ذلك، تستخدم الشركة مؤشرات التصنيف الائتمانى الداخلى بها لتطبيق العوامل الكمية فى تقييم ما اذا كانت هناك زيادة كبيرة فى مخاطر الائتمان. ترى الشركة أن مخاطر الإئتمان قد زادت بشكل كبير إذا تدهور التصنيف الائتمانى بشكل كبير فى نهاية كل فترة مالية مقارنة بالتصنيف الداخلى الأصلى ، إذا تم تحديد زيادة كبيرة فى مخاطر جوهرية ، فإن هذا يؤدى الى تحويل جميع الأدوات فى النطاق المحتفظ بها مع هذا الطرف من المرحلة الأولى إلى الثانية.

المرحلة الثالثة : خسارة الائتمان المتوقعة على مدى الحياة – اضمحلال قيمة الائتمان:

- تتضمن المرحلة الثالثة الاصول المالية التى يوجد بها دليل موضوعى على اضمحلال القيمة فى تاريخ القوائم المالية ، بالنسبة لهذه الاصول يتم الاعتراف بخسائر ائتمانية متوقعة على مدى الحياة.
- تحدد الشركة الاصول المالية التى يوجد بها دليل موضوعى على اضمحلال القيمة بموجب معيار المحاسبة المصرى رقم (٤٧) من خلال تطبيق تعريف التعثر المستخدم لأغراض إدارة مخاطر الإئتمان – تحدد الشركة التعثر فى السداد بأنه: أى طرف مقابل غير قادر على الوفاء بالتزاماته (بغض النظر عن المبلغ المعنى أو عدد الايام المستحقة).
- عند تطبيق هذا التعريف، قد تكون المعلومات التالية بمثابة دليل على أن الأصل المالى ضعيف ائتمانيا:
- اخلال بالعقد مثل التعثر أو التأخر فى السداد.
- من المحتمل أن يدخل العميل فى حالة إفلاس أو إعادة هيكلة مالية أخرى، أو
- يواجه العميل صعوبات مالية كبيرة بسبب اختفاء سوق نشط.
- تقوم الشركة بمراجعة لكافة اصولها المالية فيما عدا الأصول المالية التى يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الارباح و الخسائر لتقدير مدى وجود اضمحلال فى قيمتها كما هو موضح أدناه. و يتم تصنيف الاصول المالية فى تاريخ القوائم المالية ضمن ثلاث مراحل:
- المرحلة الأولى: الاصول المالية التى لم تشهد ارتفاعا جوهريا فى مخاطر الائتمان منذ تاريخ الاعتراف الاولى، و يتم حساب الخسارة الائتمانية المتوقعة لها لمدة ١٢ شهر.

- المرحلة الثانية: الأصول المالية التى شهدت ارتفاعا جوهريا فى مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولى أو تاريخ قيد التنفيذ، و يتم حساب الخسارة الائتمانية المتوقعة لها على مدى حياة الاصل.
- المرحلة الثالثة: الأصول المالية التى شهدت اضمحلالا فى قيمتها و الذى يستوجب حساب الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى حياة الاصل على أساس الفرق بين القيمة الدفترية للأداة و بين القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة.

و يتم قياس الخسائر الائتمانية و خسائر الاضمحلال فى القيمة المتعلقة بالادوات المالية على النحو التالى:

- يتم تصنيف الأداة المالية منخفضة المخاطر عند الاعتراف الأولى فى المرحلة الأولى و يتم مراقبة مخاطر الائتمان بشكل مستمر من قبل ادارة المخاطر بالشركة.
- اذا تم تحديد أن هناك زيادة جوهرية فى خطر الائتمان منذ الاعتراف الأولى ، يتم نقل الأداة المالية الى المرحلة الثانية حيث لا يتم بعد اعتبارها مضمحلة فى هذه المرحلة.
- فى حالة وجود مؤشرات عن اضمحلال قيمة الأداة المالية فيتم ترحيلها للمرحلة الثالثة.
- يتم تصنيف الأصول المالية التى انشأتها أو اقتنتها الشركة و تتضمن معدل مرتفع من خطر الائتمان عن معدلات الشركة للأصول المالية منخفضة المخاطر عند الاعتراف الاولى بالمرحلة الثانية مباشرة، و بالتالى يتم قياس خسائر الائتمان المتوقعة بشأنها على أساس الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى حياة الأصل.

٢/٦/٣ اضمحلال الاصول غير المالية:

- يتمثل اضمحلال الأصول فى المبلغ الذى تزيد فيه القيمة الدفترية للأصل أو الوحدة المولدة للنقد عن قيمته الاستردادية و التى تمثل القيمة العادلة للأصل مخصوما منها تكاليف البيع أو قيمته الاستخدامية (القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقع حدوثها من الأصل) أيهما أكبر حيث يتم تحميل الانخفاض فى قيمة الأصل على قائمة الدخل (الأرباح و الخسائر) ، و فى حالة وجود مؤشرات على ارتفاع قيمة الأصل فيتم عكس الخسارة الناتجة من اضمحلال قيمة الأصل بقائمة الدخل (الأرباح و الخسائر) و بما لا يجاوز قيمة الأصل الدفترية قبل تخفيض قيمة الاضمحلال.

٧/٣ الادوات المالية و قيمتها العادلة:

الأصول المالية:

١/٧/٣ الاعتراف و القياس الأولى:

- تقوم الشركة بالاعتراف الأولى بالمدينين و أدوات الدين فى تاريخ نشأتها، جميع الأصول المالية و الالتزامات المالية الأخرى يتم الاعتراف بها أوليا فى تاريخ المعاملة عندما تصبح الشركة طرفا فى الأحكام التعاقدية للأداة المالية.
- يتم قياس الأصل المالى (ما لم يكن المدنين التجاريين بدون مكون تمويل مهم) أو الالتزام المالى مبدئيا بالقيمة العادلة بالإضافة إلى تكاليف المعاملات التى تسبب مباشرة إلى حيازتها لبند ليس بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. يتم قياس العملاء الذين ليس لديهم عنصر تمويل مهم مبدئيا بسعر المعاملة.

٢/٧/٣ الأصول المالية – التبويب و القياس اللاحق:

- عند الاعتراف الأولى يتم تبويب الأصل المالى على (أدوات الدين) أنه مقاس بالتكلفة المستهلكة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر كاستثمارات فى أدوات حقوق الملكية أو بالقيمة العادلة من خلال الأرباح و الخسائر.
- لا يتم إعادة تبويب الأصول المالية بعد الإعتراف الأولى إلا إذا قامت الشركة بتغيير نموذج أعمالها لإدارة الأصول المالية و فى هذه الحالة يتم تبويب جميع الأصول المالية المتأثرة فى اليوم الأولى من فترة إعداد التقارير المالية الأولى بعد التغيير فى نموذج الأعمال.
- يتم تبويب الأصل المالى (أدوات دين) كمقيم بالتكلفة المستهلكة إذا استوفى الشرطين التاليين و لم يتم تصفيته على أنه مقيم بالقيمة العادلة من خلال الأرباح و الخسائر:
- فى حالة اذا كان سيتم الإحتفاظ بالأصل من ضمن نموذج عمل يهدف إلى الإحتفاظ بالأصول لتحصيل تدفقات نقدية تعاقدية،و
- فى حالة أنه ينشأ عن الشروط التعاقدية للأصول المالية تدفقات نقدية فى تواريخ محددة و التى تكون فقط مدفوعات أصل و فائدة على المبلغ الأصلى مستحق السداد.
- يتم تبويت الإستثمار فى أدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر إذا استوفى الشرطين التاليين و لم يتم تحديده على أنه مقيم بالقيمة العادلة من خلال الأرباح و الخسائر:
- يكون الاحتفاظ بها ضمن نموذج أعمال يتم تحقيق هدفه من خلال تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية و بيع الأصول المالية كليهما،وينشأ عن الشروط التعاقدية للأصل المالى تدفقات نقدية فى تواريخ محددة و التى تمثل فقط مدفوعات المبلغ الأصلى و الفائدة على المبلغ الأصلى و الفائدة القائم.

- عند الإعتراف الأولى باستثمار فى أدوات حقوق الملكية غير محتفظ بها لغرض المتاجرة يمكن للشركة أن تقوم باختيار لا رجعة فيه بأن تعرض ضمن الدخل الشامل الآخر، التغيرات اللاحقة فى القيمة العادلة للاستثمار تظهر ضمن بنود الدخل الشامل الأخرى و لا يعاد تصنيفها فى قائمة الدخل.
- الأصول المالية التى لم يتم تبويبها على أنها مقيمة بالتكلفة المستهلكة أو مقيمة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخرى يتم تبويبها على أنها مبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح و الخسائر، و هذا يتضمن كل مشتقات الأصول المالية. عند الإعتراف الأولى فإنه يمكن للشركة ، أن تخصص - بشكل غير قابل للإلغاء – أصلا ماليا يستوفى المتطلبات التى يتم قياسها بالتكلفة المستهلكة أو بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر إذا كان القيام بذلك يزيل أو يقلص بشكل جوهرى- عدم الثبات فى القياس أو الإعتراف (يشار إليه –احيانا- على أنه "عدم اتساق محاسبى") و الذى قد ينشأ خلال ذلك.
- لا يتم احتساب خسائر ائتمانية متوقعة لأدوات حقوق الملكية.

٣/٧/٣ الأصول المالية – تقييم نموذج الأعمال:

تقوم الشركة بإجراء تقييم لهدف نموذج الأعمال الذى يتم فيه الإحتفاظ بأصل مالى على مستوى المحفظة لأن هذا يعكس بشكل أفضل الطريقة التى يتم بها إدارة الأعمال و يتم تقديم المعلومات للإدارة. تتضمن المعلومات التى تم النظر فيها ما يلى:

- السياسات و الأهداف المعلنة للمحفظة و تشغيل تلك السياسات عمليا. يشمل ذلك ما إذا كانت استراتيجية الإدارة تركز على كسب إيراد الفوائد التعاقدية ، و الحفاظ على معدل فائدة معين.
- كيفية تقييم أداء المحفظة و إبلاغ إدارة الشركة بها.
- المخاطر التى تؤثر على أداء نموذج الأعمال (و الأصول المالية المحتفظ بها فى نموذج الأعمال) و كيفية إدارة تلك المخاطر.
- تكرار و حجم و توقيت مبيعات الأصول المالية فى الفترات السابقة و أسباب هذه المبيعات و التوقعات بشأن نشاط المبيعات فى المستقبل.
- يتم قياس الأصول المالية المحتفظ بها لغرض المتاجرة التى يتم تقييم أدائها على أساس القيمة العادلة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

٤/٧/٣ الأصول المالية – تقييم ما إذا كانت التدفقات التعاقدية هى فقط مدفوعات أصل و فائدة:

لأغراض هذا التقييم يكون المبلغ الأصلى هو القيمة العادلة للأصل المالى عند الاعتراف المالى و تكون الفائدة هى مقابل القيمة الزمنية للنقود ، و مقابل المخاطر الإئتمانية المرتبطة بالمبلغ الأصلى القائم خلال فترة زمنية معينة و مقابل مخاطر الإقراض الأساسية الأخرى و التكاليف (خطر السيولة و التكاليف الإدارية)، بالاضافة إلى هامش الربح.

- عند تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هى فقط مدفوعات أصل الفائدة ، تأخذ الشركة فى اعتبارها الشروط التعاقدية للأداة. و يتضمن ذلك تقييم ما إذا كان الأصل المالى يحتوى على شرط تعاقدى يمكن أن يغير توقيت أو مقدار التدفقات النقدية التعاقدية بحيث لا تلبى هذا الشرط عند إجراء هذا التقييم ، تأخذ الشركة فى اعتبارها:
- الأحداث المحتملة التى من شأنها تغيير مبلغ أو توقيت التدفقات النقدية.
- الشروط التى قد تعدل معدل التدفقات التعاقدية بما فى ذلك ميزات المعدل المتغير.
- ميزات الدفع المسبق و الإضافات. (إن وجدت)
- الشروط التى تقصر مطالبة الشركة بالتدفقات النقدية من الأصول المحددة.
- يتماشى ميزة السداد المبكر مع مدفوعات الأصل و الفائدة فقط إذا كان مبلغ الدفع المسبق يمثل بشكل جوهرى المبالغ غير المدفوعة من الأصل و الفائدة على المبلغ الأساسى المستحق، و الذى قد يشمل تعويضا معقولا عن الإنهاء المبكر للعقد. بالإضافة إلى ذلك بالنسبة للأصول المالية التى يتم الحصول عليها بخصم أو علاوة إصدار على القيمة الإسمية التعاقدية، و هى ميزة تسمح أو تتطلب السداد المبكر بمبلغ يمثل بشكل جوهرى المبلغ التعاقدى بالإضافة إلى الفائدة التعاقدية المستحقة (ولكن غير المدفوعة) (و التى قد تتضمن أيضا تعويضا معقولا للإنهاء المبكر) يتم التعامل معها على أنها تتوافق مع هذا المعيار إذا كانت القيمة العادلة لميزة السداد المبكر غير مؤثرة عند الإعتراف الأولى.

٥/٧/٣ الأصول المالية – القياس اللاحق و الأرباح و الخسائر:

الأصول المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح و الخسائر	**تقاس الأصول المالية لاحقا بالقيمة العادلة، و يتم الإعتراف بالتغيرات فى القيمة العادلة متضمنة أى عوائد أو توزيعات أرباح ضمن الأرباح أو الخسائر.**
الأصول المالية بالتكلفة المستهلكة	**تقاس الأصول المالية المقيمة بالتكلفة المستهلكة لاحقا بالتكلفة المستهلكة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية ، التكلفة المستهلكة يتم تخفيضها بخسائر الإضمحلال.** **إيرادات الفوائد ، أرباح و خسائر فروق العملة و الإضمحلال يتم الإعتراف بهم ضمن الأرباح**

	و الخسائر ، و بالنسبة للأرباح و الخسائر الناتجة عن الإستبعاد تسجل ضمن الأرباح و الخسائر.
أدوات الدين المقيمة بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الآخر	**تقاس الأصول المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل لاحقا بالقيمة العادلة.** **إيرادات الفوائد يتم احتسابها باستخدام طريقة الفائدة الفعلية، أرباح و خسائر فروق العملة والاضمحلال يتم الإعتراف بها ضمن الأرباح والخسائر.** **صافى الأرباح و الخسائر الأخرى يتم الإعتراف بها ضمن الدخل الشامل. عند الاستبعاد ، مجمع الأرباح و الخسائر ضمن الدخل الشامل يتم إعادة تبويبه ليصبح ضمن الأرباح و الخسائر.**
استثمارات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى	**تقاس الأصول المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل لا حقا بالقيمة العادلة.** **توزيعات الارباح يتم الإعتراف بها كإيراد ضمن الأرباح و الخسائر ما لم تكن توزيعات الأرباح تمثل بشكل واضح استردادا لجزء من تكلفة الإستثمار.** **صافى الأرباح و الخسائر الأخرى التى تم الإعتراف بها فى الدخل الشامل الآخر لا يتم إعادة تبويبها على الإطلاق ضمن الأرباح والخسائر.**

٦/٧/٣ الالتزامات المالية – التبويب و القياس اللاحق و الأرباح و الخسائر:

- يتم تبويب الإلتزامات المالية على أنها مقيمة بالتكلفة المستهلكة أو بالقيمة العادلة من خلال الأرباح و الخسائر.
- يتم تبويب الالتزامات المالية على أنها مقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح و الخسائر إذا تم تبويبها على أنها محتفظ بها لأغراض المتاجرة أو كانت ضمن المشتقات المالية أو تم تبويبها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر عند الإعتراف الأولى.
- يتم قياس الإلتزامات المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح و الخسائر بالقيمة العادلة و يتم الإعتراف بصافى الأرباح و الخسائر بما فى ذلك مصروف الفوائد ضمن الأرباح و الخسائر.
- الإلتزامات المالية الأخرى يتم قياسها لاحقا بالتكلفة المستهلكة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية ، و يتم الإعتراف بمصروف الفوائد و أرباح و خسائر التغيرات فى أسعار صرف العملات الأجنبية ضمن الأرباح و الخسائر، بالنسبة للأرباح و الخسائر الناتجة عن الاستبعاد تسجل ضمن الأرباح و الخسائر.

٧/٧/٣ الإستبعاد :

الاصول المالية:

- تقوم الشركة باستبعاد الأصل المالى عند انقضاء الحقوق التعاقدية فى التدفقات النقدية من الأصل المالى، أو تقوم بتحويل الحقوق التعاقدية لاستلام التدفقات النقدية التعاقدية فى معاملة يكون قد تم فيها تحويل جميع مخاطر و منافع ملكية الأصل المالى بشكل جوهرى، أو التى لا تقوم فيها الشركة بتحويل أو الاحتفاظ بكافة مخاطر و منافع الملكية و لا تحتفظ بالسيطرة على الأصوا المالية.
- تدخل الشركة فى معاملات تقوم بموجبها بتحويل الأصول المعترف بها فى قائمة مركزها المالى ، و لكنها تحتفظ بكافة مخاطر و منافع الأصل المحولة فى هذه الحالة لا يتم إستبعاد الأصول المحولة.

الالتزامات المالية:

- يتم استبعاد الإلتزامات المالية عندما يتم سداد الإلتزامات التعاقدية أو إلغائها أو إنقضاء مدتها.
- تقوم الشركة أيضا بإستبعاد الإلتزامات المالية عندما يتم تعديل شروطها و التدفقات النقدية للإلتزامات المعدلة تختلف اختلافا جوهريا، و فى هذه الحالة يتم الإعتراف بالإلتزامات المالية الجديدة على أنها أساس الشروط المعدلة بالقيمة العادلة.
- عند استبعاد الإلتزامات المالية فإن الفرق بين القيمة الدفترية و المقابل المدفوع (بما فى ذلك أصول غير نقدية تم تحويلها أو التزامات مفترضة) يتم الإعتراف بها ضمن الأرباح و الخسائر.

٨/٧/٣ مقاصة الأدوات المالية:

- تتم مقاصة الأصول و الإلتزامات المالية و يدرج الصافى فى قائمة المركز المالى عندما و عندما فقط:

- يكون لدى الشركة حق إلزامى قانونى فى تسوية المبالغ المثبتة، و عندما يكون لدى الشركة نية فى تسوية الأصول مع الإلتزامات على أساس الصافى أو بيع الأصول و سداد الإلتزامات فى آن واحد.

٩/٧/٣ الأدوات المالية المشتقة و محاسبة التغطية:

- تحتفظ الشركة بأدوات مالية مشتقة لتغطية تعرضها لمخاطر أسعار صرف العملات الأجنبية و مخاطر أسعار الفائدة. يتم فصل المشتقات الضمنية و المحاسبة عنها منفصلة إذا لم يكن العقد المضيف أصلا ماليا و فى حالة توافر شروط محددة.
- المشتقات يتم قياسها أوليا بالقيمة العادلة و يتم الإعتراف بتكاليف المعاملة ذات العلاقة ضمن الأرباح أو الخسائر. بعد الاعتراف الأولى يتم قياس المشتقات بالقيمة العادلة و يتم الإعتراف بأى تغير فى القيمة العادلة فى الأرباح أو الخسائر.

٨/٣ اوراق القبض :

- تتمثل أوراق القبض فى قيمة الشيكات المحددة بتواريخ الاستحقاق و التى حصلت عليها الشركة كأدوات وفاء مقابل القيم التعاقدية للوحدات المتعاقد عليها، و يتم الإعتراف الأولى لأوراق القبض بالقيمة العادلة للمعاملة وقت إبرام التعاقد مع العملاء، على أن يتم القياس اللاحق لأوراق القبض التى تعتبر أدوات قابلة للتداول فى تاريخ إعداد القوائم المالية باستخدام التكلفة المستهلكة و التى يتم تحديدها بخصم التدفقات النقدية المستقبلية لأوراق القبض بإتباع سعر الفائدة السوق للأدوات المالية المشابهة استهلاكا على قائمة الدخل (الأرباح و الخسائر)

٩/٣ المخصصات :

- يتم الاعتراف بالمخصصات عندما يكون على الشركة التزام قانوني أو تعاقدي قائم أو مستدل عليه من الظروف المحيطة نتيجة لحدث في الماضي و يكون من المحتمل أن يترتب عنه تدفق لمنافع اقتصادية يتم استخدامها لسداد ذلك الالتزام ويمكن عمل تقدير موثوق به لمبلغ الالتزام ، ويتم مراجعة المخصصات في تاريخ كل ميزانية وتعديلها لإظهار أفضل تقدير حالي .
- وعندما يكون تأثير القيمة الزمنية للنقد جوهريافيجب أن يكون المبلغ المعترف به كمخصص هو القيمة الحالية للإنفاق المتوقع المطلوب لتسوية الالتزام .

١٠/٣ الموردون و اوراق الدفع والأرصدة الدائنة:

- تثبت ارصدة الموردين و اوراق الدفع و المصروفات المستحقة و التأمينات من الغير و الارصدة الدائنة الاخرى بالمبالغ المستحقة السداد فى المستقبل للبضائع أو الخدمات المستلمة سواء تمت أو لم تتم المطالبة بها من قبل المورد (بالتكلفة) .

١١/٣ الإقتراض بالفائدة :

- يتم الاعترا ف بالإقتراض مبدئيابالقيم التي تم إستلامها ، و يتم تبويب المبالغ التي تستحق خلال عام ضمن الإلتزامات المتداولة ، إلا إذا كان لدي الشركة الحق في تأجيل سداد رصيد القروض لمدة تزيد عن عام بعد تاريخ المركز المالي ، فيتم عرض رصيد القرض ضمن الإلتزامات غير المتداولة .
- و يتم قياس القروض و الإقتراض بفوائد بعد الإعتراف المبدئي علي أساس التكلفة المستهلكة بطريقة معدل الفائدة الفعال ، مع إدراج أي فروق بين التكلفة و القيمة الإستردادية في قائمة الدخل خلال فترة الإقتراض علي أساس سعر الفائدة الفعلي.

تكلفة الإقتراض :

- يتم رسملة تكاليف الإقتراض المتعلقة مباشرة بإقتناء أو إنشاء أو إنتاج الأصل المؤهل و الذي يتطلب فترة زمنية طويلة لتجهيزة للإستخدام في الأغراض المحددة له أو لبيعه ، كجزء من تكلفة الأصل ، و يتم تحميل تكاليف الإقتراض الأخري كمصروف في الفترة التي تحققت فيها ، و تتمثل تكاليف الإقتراض في الفوائد و التكاليف الأخري التي تنفقها الشركة لإقتراض الأموال .

١٢/٣ الاحتياطى القانونى:

- تطبيقا لأحكام قانون الشركات والنظام الأساسى للشركة فإنه يتم استقطاع ٥% من الأرباح السنوية كاحتياطى قانونى حتى يبلغ ٥٠% من رأس المال المصدر ومتي نقص الاحتياطي تعين العودة إلي الاقتطاع، يستعمل الاحتياطى بناء على قرار من الجمعية العامة وفقالاقتراح مجلس الادارة .

١٣/٣ توزيعات الأرباح:

- يتم الإعتراف بتوزيعات الأرباح كإلتزام في الفترة الذي يتم فيه إعلان التوزيع .

١٤/٣ اسهم الخزينة:

- يتم اثبات اسهم الخزينة بتكلفة اقتناؤها و تظهر مخصومة من حقوق الملكية و لا يتم الاعتراف باى ربح او خسارة فى الارباح او الخسائر الناتجة عن شراء او بيع او اصدار او الغاء تلك الادوات و يتم ادراج ربح او خسارة التصرف فى الاسهم ضمن حقوق الملكية.

١٥/٣ ايرادات من عقود العملاء:

تقوم الشركة بالاعتراف بالإيرادات المحققة من العقود مع العملاء فى ضوء شروط ما جاء بمعيار المحاسبة المصرى رقم(٤٨) و ذلك من خلال الإجراءات التالية:

- تحديد العقد.
- تحديد إلتزامات الأداء.
- تحديد سعر المعاملة.
- توزيع سعر المعاملة على إلتزامات الأداء فى حالة أن عقد العميل يشمل أكثر من إلتزام أداء.

- يتم الإعتراف بالإيرادات المحققة من العقود مع العملاء على مدار زمنى (الوفاء بإلتزامات الأداء على مدى زمنى يمثل الزمن الذى يتم فيه الوفاء بإلتزامات الأداء) اذا تم إستيفاء أحد الضوابط التالية:

أ- تلقى العميل المنافع الناتجة عن أداء المنشأة و يستهلكها فى التوقيت الذى تقوم فيه الشركة بالتنفيذ.

ب- أو يترتب على التزامات الأداء قيام الشركة بإنشاء أو تحسين أصل.

ت- أو لا يترتب على أداء الشركة إنشاء أصل ليس له استخدام بديل و للشركة حق واجب التنفيذ فى تحصيل مقابل الأداء المكتمل حتى تاريخه.

- يتم الإعتراف بالإيرادات المحققة من عقود العملاء عند نقطة من الزمن إذا لم يكن الوفاء بإلتزامات الأداء يتم على مدار زمنى حيث تقوم الشركة بالوفاء بالتزام الاداء عند نقطة من الزمن و هى النقطة التى يحصل فيها العميل على السيطرة على الأصل – و توجيه استخدام الأصل – و الحصول على ما يقارب جميع المنافع المتبقية، فى هذه الحالة يجب على الشركة أن تعترف بالايراد لأنها قامت بالوفاء بإلتزامات الأداء.

وجود مكون تمويلى هام

- يتم تعديل قيمة المبلغ المتعهد به – القيمة التعاقدية ليعكس آثار القيمة الزمنية للنقود إذا كان العقد يتضمن مكون تمويلى هام.

١٦/٣ الاعتراف بالايراد (ايراد السمسرة و العمولات):

يتحقق الإيراد وفقالمبدأ الاستحقاق ، و يتم إثبات الإيراد بناءا على تادية الخدمة و اصدار فاتورة للعميل.

١٧/٣ ايراد التوزيعات:

يتم اثبات ايرادات المساهمات عند اعلان التوزيعات المتعلقة بها:

- صندوق ضمان التسويات.
- شركة مصر المقاصة.
- صندوق حماية المستثمر.

و لا تعد توزيعات الاسهم المجانية ايرادات يتم اثباتها .

١٨/٣ ايرادات الفوائد الدائنة :

يتم الاعتراف بإيراد الفوائد الدائنة وفقا لاساس الاستحقاق ، و يتم ادراج الفوائد الدائنة بقائمة الدخل .

١٩/٣ الشراء بالهامش:

- يقصد به العمليات التى تتم بموجب اتفاق ثلاثى بين احد امناء الحفظ و شركة او اكثر من شركات السمسرة و احد العملاء .
- ينظم ذلك القرار رقم١٩٢لسنه٢٠٠٥ بتعديل بعض احكام اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال رقم٩٥لسنه١٩٩٢ الصادر بقرار وزير الاقتصاد و التجارة الخارجية رقم١٣٥لسنه١٩٩٣ و تاريخ سريانه ٢٠٠٥/٦/١٠.
- بتاريخ ٢٠١٠/١٢/٠٩ وافق السيد الاستاذ الدكتور رئيس الهيئة العامه للرقابه الماليه على منح الشركة ترخيص القيام بمزاولة عمليات شراء الاوراق المالية بالهامش اعمالا لاحكام القانون رقم٩٥لسنه١٩٩٢ و لائحته التنفيذية و تعديلاتها .
- بلغت نسبه المبالغ المستحقه عن عملاء الشراء بالهامش إلي اجمالي عام الضمانات المقدمه من العملاء ٦٧.٨٨ % .

٢٠/٣ ايرادات من شركات تابعة و شقيقة:

- يتم إثبات الايرادات الناتجة عن الاستثمارات فى شركات شقيقة و الناتجة عن اتباع أسلوب حقوق الملكية طبقا لنصيب الشركة فى نتائج أعمال الشركات المستثمر فيها و طبقا لنسبة المساهمة بها ، بالإضافة للتغيير فى حقوق الملكية للشركة المستثمر فيها بالنسبة للبنود التى لم يتم إدراجها بنتائج الأعمال.
- كما يتم إثبات الإيرادات الناتجة عن الإستثمارات فى الشركات التابعة و الناتجة عن اتباع اسلوب التكلفة عند صدور الحق للشركة فى استلام تلك الإيرادات و العوائد سواء بواقع الإعلان أو بتحقق واقعة التحصيل الفعلى أيهما أكثر تحديدا.
- و يتم استبعاد أثر تلك الإيرادات المحققة سواءا بالتوزيع النقدى أو بتطبيق أسلوب حقوق الملكية من قائمة دخا المجموعة لدى إعدادها.

٢١/٣ ايرادات استثمارات عقارية:

يتم تحقق الإيراد الناتج من الاستثمار فى استثمارات عقارية عند اتمام و اكتمال عملية بيع تلك الاستثمارات و نقل ملكيتها - مبدئيا- الى المشترى ، و تثبت تلك الإيرادات كأرباح بيع بقيمة الفرق بين تكلفة تلك الإستثمارات و بين سعر البيع ، كما يتم إثبات الإيرادات الناتجة عن إستغلال و تأجير تلك الإستثمارات للغير طبقا لمبدأ الاستحقاق.

٢٢/٣ المصروفات :

يتم الاعتراف بجميع المصروفات شاملة مصروفات النشاط ، المصروفات الادارية و العمومية ، المصروفات التمويلية ، المصروفات الأخرى مع أدراجها بقائمة الدخل فى السنة المالية التى تحققت فيها تلك المصاريف وفقالأساس الاستحقاق .

٢٣/٣ التقديرات المحاسبية :

يتطلب إعداد القوائم المالية وفقا لمعايير المحاسبة المصرية قيام الإدارة بعمل تقديرات وافتراضات تؤثر على قيم الأصول والالتزامات والإيرادات والمصروفات خلال الفترات والسنوات المالية ، هذا وقد لا تختلف النتائج الفعلية نسبياعن تلك التقديرات.

٢٤/٣ المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة :

تتمثل الأطراف ذوى العلاقة فى العلاقات المباشرة أو غير المباشرة التى تنشأ بين المنشأة و بين شركاتها التابعة أو الشقيقة أو ذات المصلحة المشتركة و ذلك بالإضافة إلى العلاقة التى تنشأ بين الشركة و بين الأعضاء الأساسيين فى الإدارة العليا بالمنشأة، أو هؤلاء العاملين بالمنشأة و يكون لهم تأثير قوى على إتخاذ القرارات بشكل مباشر أو غير مباشر ، و تطلق المعاملات مع الاطراف ذوى العلاقة على جميع العمليات و المعاملات و تبادل الموارد و الخدمات و الالتزامات التى تنشأ بين المنشأة و بين هؤلاء الأطراف و التى يجب أن تتم على ذات الأسس مع الأطراف غير ذوى العلاقة.

٢٥/٣ قائمة التدفقات النقدية :

- يتم إعداد قائمة التدفقات النقدية وفقاللطريقة غير المباشرة.
- لاغراض اعداد قائمة التدفقات النقدية عن الفترة تتضمن النقدية و ما فى حكمها الارصدة النقدية و الودائع لاجل لمدة تزيد عن ٣شهور و اذون الخزانة لمدة لا تزيد عن ٣شهور.

٢٦/٣ النقدية وما فى حكمها :

- تتضمن النقدية و ما فى حكمها ارصدة النقدية بالبنوك غير معرضة لاخطار هامة للتغير فى قيمتها العادلة و تستخدم بواسطة الشركة فى ادارة التزاماتها قصيرة الاجل.
- لغرض قائمة التدفقات النقدية فإن النقدية وما فى حكمها تشتمل على أرصدة النقدية لدى البنوك وودائع قصيرة الآجل والتى لديها تواريخ استحقاق ثلاثة أشهر أو أقل .

٢٧/٣ ضريبة الدخل و الضريبة المؤجلة :

- تتضمن ضريبة الدخل على ارباح أو خسائر السنه كل من ضريبة السنه و الضريبة المؤجلة و يتم اثباتها بقائمة الارباح و الخسائر باستثناء ضريبة الدخل المتعلقة ببنود حقوق الملكية و التى يتم اثباتها مباشرة ضمن حقوق الملكية
- و تتمثل الضريبة الحالية فى الضريبة المتوقعة على الربح الخاضع للضريبة عن السنه باستخدام اسعار الضريبة السارية.
- يتم حساب ضريبة الدخل وفقا لقانون الضرائب المصرى رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ ولائحته التنفيذية .

١/٢٧/٣ ضريبة الدخل :

- يتم تقييم اصول و التزامات ضرائب الدخل للفترة الجارية و الفترات السابقة وفقاللمبلغ المتوقع استرداده او سداده لمصلحة الضرائب.

٢/٢٧/٣ الضريبة المؤجلة :

- يتم الاعتراف بضريبة الدخل المؤجلة باتباع طريقة الالتزامات على الفروق المؤقتة بين القيمة المعترف بها للاصل او الالتزام للاغراض الضريبية (الاساس الضريبى) و قيمتها المدرجة بالميزانية (الاساس المحاسبى) و ذلك باستخدام سعر الضريبة المطبق.
- و يتم الاعتراف بضريبة الدخل المؤجلة كأصل عندما يكون هناك احتمال قوى بامكانية تحقيق أرباح تخضع للضريبة في المستقبل يمكن من خلالها الإنتفاع بهذا الأصل ، و يتم تخفيض قيمة الأصول الضريبية المؤجلة بقيمة الجزء الذي لن يتحقق منه المنفعة الضريبية المتوقعة خلال السنوات التالية .
- الضريبة المؤجلة تنشأ عن وجود بعض الفروق المؤقتة بسبب اختلاف الفترة الزمنية التى يتم فيها الاعتراف بقيمة الأصول والالتزامات بين كل من الأسس الضريبية المطبقة وبين الأسس المحاسبية التى يتم أعداد القوائم المالية طبقالها .
- يتم ادراج الضريبة الجارية و الضريبة المؤجلة كايراد او مصروف فى قائمة الدخل للفترة .

٢٨/٣ نصيب السهم في الأرباح (الخسائر) :

يتمثل نصيب السهم الأساسى فى الأرباح فى قيمة نصيب كل سهم من الأسهم العادية للشركة من صافى الأرباح الناتجة عن الأنشطة العادية و المستمرة بعد استبعاد نصيب العاملين و حصة مجلس الإدارة (إن وجدت) و ذلك على أساس متوسط عدد الأسهم القائمة خلال الفترة المالية مرجحا بعامل الوقت.

٢٩/٣ العمليات غير المستمرة :

- تتمثل العملية غير المستمرة في عنصر من عناصر نشاط الشركة و الذي يمثل خطاتجاريا كبيرا مستقلا أو منطقة جغرافية للعمليات تم التصرف فيه أو تم تصنيفه كمحتفظ به لغرض البيع أو يمثل شركة تابعه تم شراؤها فقط بغية إعادة بيعها.
- يتم التبويب كعملية غير مستمرة عند التخلص أو عند ما تستوفي العمليات الشروط اللازمة لتبويبها كمحتفظ بها للبيع لو حدث مسبقا و يتم إعادة تبويب أرقام المقارنة لقائمة الدخل و التدفقات النقدية بحيث تعكس العمليات بإفتراض أنها غير مستمرة من بداية سنة المقارنة .

٣٠/٣ أهداف وسياسات وأساليب إدارة رأس المال :

- تهدف إدارة الشركة من إدارة رأس المال الى الحفاظ على قدرة الشركة على الاستمرار بما يحقق عائد للمساهمين وتقديم المنافع لأصحاب المصالح الأخرى التى تستخدم القوائم المالية وتوفير والحفاظ على افضل هيكل لرأس المال بغرض تخفيض تكلفة رأس المال ، وللمحافظة على افضل هيكل لرأس المال تقوم الإدارة ببحث التغيير في قيمة التوزيعات المقترحة أو إصدار أسهم جديدة لرأس المال أو تخفيض الديون المستحقة على الشركة .
- وتقوم إدارة الشركة بمراقبة هيكل رأس المال وذلك من خلال المؤشرات المالية والاقتصادية .
- ويتمثل اجمالي رأس المال في إجمالي حقوق الملكية للشركة بالإضافة الى الالتزامات طويلة الاجل ، وتعتمد الشركة على الموارد الذاتية والتسهيلات من المودرين والتسهيلات البنكية.
- بلغت الخسائر المرحله متضمنه خسائر الفتره الماليه المنتهيه في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٣ مبلغ ٢٢.٨٤٢ مليون جنيه بما يجاوز نصف حقوق الملكيه للشركه و قد قررت الجمعيه العامه غير العاديه المنعقده في ٢٠٢٣/٠٣/٣٠ الموافقه علي استمرار نشاط الشركه ، كذلك قررت الجمعيه العامه غير العاديه المنعقده في ٢٠٢٣/٠٥/٠٣ زياده راس مال الشركه بمبلغ ٥ مليون جنيه ممول من القروض المسانده للمساهمين و تم التأشير بالسجل التجاري .
- تقوم اداره الشركه حاليا بدراسه افضل السبل التمويليه المتاحه و ذلك لاستمرار تدعيم راس مال الشركه عن طريق زياده راس المال زياده نقديه و أو تحويل جزء من القروض المسانده و البالغ قيمتها ١٠ ملايين جنيه الي حساب راس المال للشركه .

٣١/٣ سياسة الشركة في تدعيم الاحتياطيات (بخلاف الاحتياطي القانوني):

- طبقا لمادة (٥٥) من النظام الأساسي للشركة فأنه عند إجراء أى توزيعات يتم البدء باقتطاع مبلغ يوزاي ٥ % على الاقل من الارباح لتكوين الاحتياطي القانوني.
- وبعد اجراء التوزيعات على المساهمين والعاملين ومجلس الادارة يمكن وبناء على اقتراح مجلس الإدارة ترحيل الفوائض من الارباح الى السنة المقبلة كأرباح مرحلة او يكون به احتياطي غير عادي او مال للاستهلاك غير عادى، ويستعمل الاحتياطى بقرار من الجمعية العامة بناء على اقتراح مجلس الإدارة فيما يكون اوفى بمصالح الشركة (مادة ٥٦ ، ٥٧) من النظام الأساسى.

٣٢/٣ مزايا العاملين:

١/٣٢/٣ نظام المعاشات للعاملين :

- تساهم الشركة فى نظام التامينات الاجتماعية لصالح العاملين بها طبقا لقانون التامينات الاجتماعية رقم١٤٨ لسنه٢٠١٩ وتعديلاته وتحمل مساهمة الشركة على قائمة الدخل طبقا لاساس الاستحقاق ، و وفقا لهذا النظام يقتصر التزام الشركة على قيمة تلك المساهمة.

٢/٣٢/٣ حصة العاملين فى الارباح:

- تدفع الشركة حصة العاملين فى الارباح بواقع ١٠% من صافى الربح بعد خصم الاحتياطى القانونى و الخسائر المرحلة (ان وجدت) وفيما لا يجاوز مجموع الاجور السنوية و تعترف بحصة العاملين فى الارباح كالتزامات عندما تعتمد من الجمعية العامة لمساهمى الشركة.

٣٣/٣ علاوة الإصدار:

- تتمثل علاوة الإصدار فى الفرق الناتج عن زيادة رأس المال و ذلك بين القيمة الإسمية و بين قيمة الطرح للسهم، و يتم تخفيض علاوة الإصدار بقيمة مصاريف الإصدار الفعلية على أن تضاف صافى قيمة علاوة الإصدار إلى الاحتياطى القانونى حتى يبلغ نصف رأس المال المصدر ، و ما يزيد عن ذلك من صافى العلاوة المحصلة فيكون منها احتياطى خاص تقرره الجمعية العامة للشركة وفقا لما تراه مناسبا لصالح المساهمين على ألا يتضمن ذلك توزيعه بصفة ربح.

٣٤/٣ عقود التاجير :

أ- **عقود تأجير الأصول:**

- يتم الاعتراف بأصل "حق الانتفاع" و بالتزام عقد التاجير فى تاريخ بداية العقد حيث يتم قياس "حق الانتفاع" بالتكلفة فى تاريخ بداية عقد التأجير و تتضمن تكلفة أصل "حق انتفاع"مبلغ القياس الأولى لالتزام عقد التأجير و أى دفعات تمت فى أو قبل تاريخ بداية عقد التأجير و أى تكاليف مباشرة و أى تكاليف يتم تكبدها فى تفكيك و إزالة الأصل محل العقد، كما يتم قياس إلتزامات عقد التأجير بالقيمة الحالية لدفعات الإيجار غير المدفوعة فى ذلك التاريخ باستخدام معدل الفائدة الضمنى فى عقد التأجير و تتمثل دفعات الايجار فى الدفعات التالية لحق استخدام الأصل سواء كانت دفعات ثابتة أو دفعات متغيرة (ليبور) أو مبالغ يتوقع سدادها بموجب ضمانات و سعر ممارسة لخيار الشراء و دفعات الغرامات لإنهاء عقد التاجير.

القياس اللاحق

- فى نهاية الفترة يتم استهلاك أصل "حق الانتفاع" من تاريخ بداية عقد التأجير و حتى نهاية العمر الإنتاجى للأصل محل العقد طبقا لمتطلبات الاهلاك الواردة فى معيار المحاسبة المصرى رقم (١٠) ، اذا كان سيتم ممارسة خيار الشراء و فيما عدا ذلك يتم استهلاك الأصل إلى نهاية العمر الإنتاجى أو نهاية مدة التأجير أيهما أقرب كما يتم احتساب أية خسائر اضمحلال فى قيمة أصل "حق الانتفاع" إن وجد.
- بعد تاريخ عقد التأجير يتم قياس إلتزامات عقد التأجير ليعكس تغيرات الإيجار بما يلى:

أ- زيادة المبلغ الدفترى ليعكس الفائدة على إلتزام عقد التأجير.

ب- تخفيض المبلغ الدفترى ليعكس دفعات الإيجار.

ت- إعادة قياس المبلغ الدفترى ليعكس أى إعادة تقييم أو تعديلات لعقد الإيجار.

- و إذا حدث تغير فى دفعات الإيجار المستقبلية نتيجة تغير معدل الفائدة المستخدم فى تحديد دفعات الإيجار يتم إعادة قياس إلتزام عقد التأجير ليعكس دفعات الإيجار المعدلة.

ب- عقود البيع مع اعادة الإستئجار:

- فى حالة البيع مع إعادة الإستئجار يتم تقييم عملية تحويل الأصول إذا كانت عملية (حصول المشترى على السيطرة على الأصل و توجيه استخدامه و الحصول على المنافع الإقتصادية المتبقية منه) أو ليست عملية بيع و ذلك على النحو التالى:

تحويل الاصل بمثل عملية بيع:

- يتم إثبات الأصل كحق إنتفاع طبقا لمتطلبات معيار المحاسبة المصرى رقم (٤٩) الخاص بعقود الإيجار مقابل إلتزامات عقد التأجير بالقيمة الحالية لدفعات الإيجار كإلتزامات على النحو الوارد بسياسة عقود التأجير المدرجة فى البند (أ) بعاليه ، حيث يصنف العقد فى هذه الحالة كعقد إيجار.

تحويل الاصل لس عملية بيع:

- يتم الاعتراف بالأصل المحول بدفاتر الشركة ضمن الأصول مقابل إثبات إلتزام مالى يساوى متحصلات التحويل بالعقد و يتم المحاسبة عن هذا الإلتزام طبقا لمعيار المحاسبة المصرى رقم (٤٧) ، حيث يصنف العقد فى هذه الحالة كعقد تمويل بضمان الأصل.

ت- الإعفاءات من الاعتراف:

- قد تختار الشركة عدم تطبيق معيار النحاسبة المصرى رقم (٤٩) الخاص بعقود التأجير بالنسبة لعقود التأجير قصيرة الأجل و عقود التأجير ذات القيمة المنخفضة.

٣٥/٣ الارقام المقارنة :

يعاد تبويب الارقام المقارنة كلما كان ذلك ضروريا لتتوافق مع التغيرات فى العرض المستخدم فى الفترة الحالية.

٤- النقدية لدى البنوك:

بلغ رصيد النقدية وما فى حكمها فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ مبلغ **٢٥٢٤٥٠٧** جنيه مصري بيانه كالتالى : -

البيان	٢٠٢٣/١٢/٣١ جنيه مصري	٢٠٢٢/١٢/٣١ جنيه مصري
نقدية بالصندوق	١٤٣٨٥	١٠٠٠٥
حسابات جارية بالبنوك	٢٥١٠١٢٢	٣٧٠٦٧٠٨
الاجمالى	**٢٥٢٤٥٠٧**	**٣٧١٦٧١٣**

٥- العملاء و اوراق القبض (بالصافى):

بلغ رصيد العملاء فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ مبلغ ١ ٩٣٤ ٥٩٩ جنيه مصري ،بيانه كالتالى : -

البيان	٢٠٢٣/١٢/٣١ جنيه مصري	٢٠٢٢/١٢/٣١ جنيه مصري
العملاء	١١ ٨٠٥ ٦٨٦	١٢ ٧٥٥ ٦٦٦
خسائر ائتمانيه متوقعه	(٩ ٨٧١ ٠٨٧)	(٨ ٠٧٢ ٣٨٧)
إجمالي ارصده العملاء و اوراق القبض	**١ ٩٣٤ ٥٩٩**	**٤ ٦٨٣ ٢٧٩**

*** قامت الشركه بتكوين اضمحلال للارصده المدينه للعملاء و الغير مغطاه بنسبه ١٠٠%**

٦- مدينون و حسابات مدينة أخرى:

بلغ رصيد مدينون وحسابات مدينه اخرى فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ مبلغ ١٠ ٣٣٨ ٩٤٣ جنيه مصري بيانه كالتالى : -

البيان	٢٠٢٣/١٢/٣١ جنيه مصري	٢٠٢٢/١٢/٣١ جنيه مصري
سلف و عهد عاملين	١٤٢ ٢١٠	١٧٤٩٨٠
تامينات لدى الغير	١٠ ١٩٨ ٩٠٠	١٠١٠١٤٠٠
مدينون وحسابات مدينه	----	٢٤٧٦٢٧
خسائر ائتمانيه متوقعه	**(٢١٦٧)**	**(٢٤٨٠)**
الاجمالى	**١٠ ٣٣٨ ٩٤٣**	**١٠٥٢٠٥٢٧**

***تم زياده مبلغ التأمين المودع من الشركه لدي الهيئه العامه للرقابه الماليه بمبلغ ١٠ ملايين جنيه مصري لمده عام و ذلك طبقا لقرار مجلس اداره الهيئه العامه للرقابه الماليه رقم ٩٤ لسنه ٢٠٢٢ .**

٧- استثمارات فى شركة مصر المقاصة:

بلغ رصيد الاستثمارات فى شركة مصر المقاصة فى ٢٠٢٣/١٢/٣١ مبلغ ١٥١٥١٠٠ جنيه و هو قيمه المساهمه في رأس مال شركه مصر للمقاصه طبقا لاحكام قانون الايداع و القيد المركزي رقم ٩٣ لسنه ٢٠٠٠ و لائحته التنفيذيه و التي توجب علي الشركات العامله في مجال الاوراق الماليه المساهمه في راس مال شركه مصر للمقاصه و الايداع و القيد المركزي و يبلغ حصه الشركه ١٥١٥١ سهم بقيمه اسميه ١٠ جنيهات .

يتمثل هذا البند فى حصة الشركة فى اسهم شركة مصر المقاصة كما يلى :

البيان	٢٠٢٣/١٢/٣١ جنيه مصري	٢٠٢٢/١٢/٣١ جنيه مصري
استثمارات في شركه مصر للمقاصه	١ ٥١٥ ١٠٠	٢٠٥ ١٠٠
إ لا جمالي	**١ ٥١٥ ١٠٠**	**٢٠٥ ١٠٠**

٨- الاطراف ذات العلاقه:

- تثبت المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة التى تقوم بها الشركة فى سياق معاملتها العادية باستخدام نفس أسس التعامل التى تتم مع الاطراف الاخري .

البيان	٢٠٢٣/١٢/٣١ جنيه مصري		٢٠٢٢/١٢/٣١ جنيه مصري	
	مدين	دائن	مدين	دائن
ارصده حسابات لبعض العاملين	--	٦٥.٣٤	٦٩٢	٢٨٧٢.٥
الاجمالي	--	٦٥.٣٤	٦٩٢	٢٨٧٢.٥

شركة العروبه للسمسره في الاوراق المالية

" شركة مساهمة مصرية "

خاضعة لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية وتعديلاته

الايضاحات المتممة للقوائم المالية

فى ٣١ / ١٢ / ٢٠٢٣

٠٩) الاصول الثابتة

–

	اثاث و تجهيزات	اجهزة كمبيوتر	اجهزه كهربائيه و الات و معدات	مباني	برامج وشبكات	الاجمالى
	جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى
التكلفه						
التكلفه في ٠١ يناير ٢٠٢٢	1 097 249	713 990	352 592	800 000	1 735 406	4 699 237
الاضافات		24 909			28 500	53 409
الاستبعادات						
التكلفه في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	**1 097 249**	**738 899**	**352 592**	**800 000**	**1 763 906**	**4 752 646**
الاضافات		6 384			25 595	31 979
الاستبعادات						
التكلفه في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٣	**1 097 249**	**745 283**	**352 592**	**800 000**	**1 789 501**	**4 784 625**
مجمع الاهلاك						
مجمع الاهلاك في ٠١ يناير ٢٠٢٢	1 005 524	690 580	294 206	428 395	1 398 545	3 817 250
الاهلاك خلال العام	22 931	24 160	14 596	40 000	54 804	156 491
مجمع اهلاك مستبعد						
مجمع الاهلاك في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	**1 028 455**	**714 740**	**308 802**	**468 395**	**1 453 349**	**3 973 741**
الاهلاك خلال الفتره	17 199	15 272	10 948	40 000	50 423	133 840
مجمع اهلاك مستبعد						
مجمع الاهلاك في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	**1 045 654**	**730 012**	**319 750**	**508 395**	**1 503 772**	**4 107 581**
صافي القيمه الدفتريه في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	**51 596**	**15 272**	**32 843**	**291 605**	**285 729**	**677 042**
صافي القيمه الدفتريه في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	**68 794**	**24 159**	**43 790**	**331 605**	**310 557**	**778 905**

– لا يوجد رهن علي الاصول الثابته

– لا توجد اصول غير مستغله

اهلاك الفتره تم تحميله علي قائمه الارباح و الخسائر علي النحو التالي

اهلاك اداري	83 418
اهلاك تشغيلي	50 423
	133 840

١٠- دائنون و أرصدة دائنة اخرى :

بلغ رصيد دائنون وارصدة دائنة اخرى فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ مبلغ ٢٧ ٣٢٣ جنيه مصري بيانه كالتالى :

البيان	٢٠٢٣/١٢/٣١ جنيه مصرى	٢٠٢٢/١٢/٣١ جنيه مصرى
خدمات (بورصه – هيئه سوق المال – مصر للمقاصه – دمغه)	٢ ٤٤٨	٥١١
اداره السجلات	١٣ ١١٨	٦ ٣١٦
اتعاب مراقب الحسابات	--	٢٤ ٠٠٠
المساهمه التكافليه في نظام التأمين الصحي الشامل	١١ ٧٥٧	٦ ٦١٥
مساهمه صندوق تكريم اسر الشهداء	--	٩٨٠
الاجمالى	**٢٧ ٣٢٣**	**٣٨ ٤٢٢**

١١- مصلحه الضرائب :

بلغ رصيد مصلحه الضرائب فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ مبلغ **٤٤ ٤٢٢** جنيه مصري بيانه كالتالى :

البيان	٢٠٢٣/١٢/٣١ جنيه مصرى	٢٠٢٢/١٢/٣١ جنيه مصرى
ضرائب كسب عمل	٣٩ ٨٣٠	١٥ ٦٤٨
الخصم و التحصيل تحت حساب الضريبه	٤ ٥٩٢	٤ ٥١٢
الاجمالى	**٤٤ ٤٢٢**	**٢٠ ١٦٠**

١٢- قروض مسانده :

بلغ رصيد القروض المسانده فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ مبلغ**١٠٠٠٠٠٠٠ جنيه** مصري بيانه كالتالى :

البيان	٢٠٢٣/١٢/٣١ جنيه مصرى	٢٠٢٢/١٢/٣١ جنيه مصرى
السيد / وجدي قلته ميخائيل	١٠ ٠٠٠ ٠٠٠	١٥ ٠٠٠ ٠٠٠
الاجمالى	**١٠ ٠٠٠ ٠٠٠**	**١٥ ٠٠٠ ٠٠٠**

- وافقت الجمعيه العامه للشركه بتاريخ ٢٠٢٢/٠٣/٣١ علي قرض مساند من السيد / وجدي قلته ميخائيل ليصبح رصيد القرض المساند الممنوح من سيادته ٥ ملايين جنيه .
- وافقت الجمعيه العامه للشركه بتاريخ ٢٠٢٣/٠٣/٣٠ علي قرض مساند جديد من السيد / وجدي قلته ميخائيل بمبلغ ١٠ ملايين جنيه ليصبح رصيد القرض المساند الممنوح من سيادته ١٥ مليون جنيه.
- وافقت الجمعيه العامه غير العاديه بتاريخ ٢٠٢٣/٠٥/٠٣ علي تحويل مبلغ ٥ ملايين جنيه من الارصده الدائنه المستحقه للسيد وجدي قلته الي اسهم زياده راس مال للسيد المساهم و تم التاشير في السجل التجاري بتاريخ ٢٠٢٣/٠٧/١٩ .

تتوافر فى هذه القروض الشروط التالية:

- ألا تقل مدتها عن سنتين.
- ان يقدم هذا القرض دون الحصول على اى ضمانات و ليس له اولوية على اى قروض اخرى.
- يحق للطرف الاول ان يسترد مبلغ القرض قبل تاريخ الاستحقاق بشرط ألا يترتب على ذلك انخفاض صافى راس المال عن الحد الادنى المقرر بمعايير الملاءة.
- جميع القروض الممنوحه للشركه لا يترتب علها اي التزامات تمويليه تجاه الساده المقرضين .

١٣- مشروعات تحت التنفيذ :

ويتمثل هذا الرصيد فيما يلى :

البيـــان	الرصيد في ٢٠٢٣/٠١/٠١	الاضافات خلال الفتره	المحول لحساب الاصول خلال الفتره	الرصيد في ٢٠٢٣/١٢/٣١
انفاق استثماري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري
*مقدم حجز شراء وحده بالعاصمه الاداريه	١٧٠٧٦٦٠	٦١٤٧٨٠	--	٢٣٢٢٤٤٠
الاجمالي	١٧٠٧٦٦٠	٦١٤٧٨٠	--	٢٣٢٢٤٤٠

- **بتاريخ ٢٠٢٠/١٠/٢٥ قامت الشركه بالتعاقد مع شركه إيدج لشراء وحده اداريه رقم ٢١ بمشروع الشركه بالعاصمه الاداريه الجديده بإجمالي قيمه ٤٧٨١٥٩٥ جم و تم سداد مقدم الحجز وتقوم الشركه بسداد الاقساط المستحقه .**

١٤- رأس المال المصدر والمدفوع:

حدد رأس المال المرخص به بمبلغ ٢٠٠٠٠٠٠ جنيه مصري والمصدر والمدفوع بمبلغ ٢٥٠٠٠٠ جنيه مصري موزع علي ٢٥٠٠ سهم بقيمة اسمية ١٠٠ جنيه مصري وبموجب اجتماع الجمعية العامه الغير عاديه بتاريخ ٢٠٠٦/١١/٢٥ والتي قررت تجزئة القيمة الاسمية للسهم من ١٠٠ لتصبح ١ جنيه مصري وتم اعتماد المحضر بتاريخ ٢٠٠٦/١٢/٢٥ وفيما يلي تطور رأس المال للشركة :

المبلغ	البيـان
٦٢٥٠٠	قيمة ٢٥% من رأس المال المصدر بتاريخ ١٩٩٤/٤/٢ وأودع ببنك مصر وتم التأشير بالسجل التجاري بتاريخ ١٩٩٤/٤/٢
٦٢٥٠٠	قيمة ٢٥% من رأس المال المصدر أودع بخزينة الشركة وذلك بموجب اعتماد محضر اجتماع الجمعية العمومية العادية للشركة بتاريخ ٦/٦/ ٢٠٠١ وتم التأشير بالسجل التجارى بتاريخ ٢٠٠١/٦/٦
١٢٥٠٠٠	قيمة ٥٠% من رأس المال المصدر أودع بخزينة الشركة وذلك بموجب محضر مجلس الإدارة ومعتمد من الهيئة العامة لسوق المال بتاريخ ٢٠٠٦/١/١٨ وتم التأشير بالسجل التجارى فى ٢٠٠٦/١/١٨
٧٥٠٠٠٠	قيمة ٧٥% من رأس المال المدفوع أودع ببنك مصر إيران للتنمية وذلك بموجب محضر مجلس الإدارة رقم ٢٦ ومعتمد من الهيئة العامة لسوق المال بتاريخ ٢٠٠٦/٨/١٠ وتم التأشير بالسجل التجارى بتاريخ ٢٠٠٦/٨/١٣
١٠٠٠٠٠٠	قيمة ١٠٠% من رأس المال المدفوع أودع ببنك مصر إيران للتنمية وذلك بموجب محضر مجلس الإدارة رقم ٣٠ ومعتمد من الهيئة العامة لسوق المال بتاريخ ٢٠٠٦/١١/٧ وتم التاشير بالسجل التجارى بتاريخ ٢٠٠٦/١١/٩
٣٠٠٠٠٠٠	قيمة ١٠٠% من رأس المال المدفوع أودع ببنك مصر إيران للتنمية وذلك بموجب محضر مجلس الإدارة رقم ٤٢ ومعتمد من الهيئة العامة لسوق المال بتاريخ ٢٠٠٧/٤/٣٠ وتم التأشير بالسجل التجاري بتاريخ ٢٠٠٧/٥/٨
٥٠٠٠٠٠٠	قيمة ١٠٠% من رأس المال المدفوع أودع بالبنك العربي الافريقي وذلك بموجب محضر مجلس الإدارة رقم ٥٠ ومعتمد من الهيئة العامة لسوق المال بتاريخ ٢٠٠٧/١٠/٢١ وتم التأشير بالسجل التجاري بتاريخ ٢٠٠٧/١٠/٢٨
٣٠٠٠٠٠٠	بموجب الاكتتاب العام و تم التأشير بالسجل التجاري بتاريخ ٢٠١٠/٠٣/١٤
٠٠٠٠٠٠٠	تم تحديد راس المال مرخص به ١٠٠٠٠٠٠٠٠ جنيه مصري بتاريخ ٢٠١٠/٠٨/٠٨
٧٠٠٠٠٠٠	بموجب الاكتتاب العام و تم التأشير بالسجل التجاري بتاريخ ٢٠١٠/٠٨/٠٨
٤٥٠٠٠٠٠	بموجب قرار الجمعيه العامه الغير عاديه بتاريخ ٢٠١١/٤/٢٠ – بزياده رأس المال المصدر و المدفوع من الاحتياطيات و ذلك عن طريق اصدار اسهم مجانيه و تم التأشير بالسجل التجاري بتاريخ ٢٠١١/٠٦/٠٨
٥٠٠٠٠٠٠	بموجب قرار الجمعيه العامه الغير عاديه بتاريخ ٢٠٢٣/٠٥/٠٣ – بزياده رأس المال المصدر و المدفوع من الارصده الدائنه للمساهمين و تم التأشير بالسجل التجاري بتاريخ ٢٠٢٣/٠٧/١٩
٢٩٥٠٠٠٠٠	الاجمالـى

- حدد راس المال المرخص به بمبلغ ١٠٠٠٠٠٠٠٠جنيه مصري (مائه مليون جنيه مصري لاغير)
- بلغت الخسائر المرحله في ٢٠٢٣/١٢/٣١ مبلغ ١٩٣٣٠٢٥٣ جنيه مصري و جاري الدعوه لانعقاد الجمعيه العامه الغير عاديه لمناقشة استمرار النشاط

هيكل المساهمين (المساهمين الذين يملكون ٥% فاكثر)

الاسـم	الموقف وفقا لبيانات شركه مصر للمقاصه بتاريخ ٢٠٢٣/١٢/٣١	
	عدد الاسهم	نسبه
وجدي قلته ميخائيل	٥٠١٠٠٠٠	%١٦.٩٨
دينا وجدي قلته ميخائيل	٤٢١٩٦٨٧	%١٤.٣٠
سناء بشرى حفيظ	٣٦٢٧٠٨٧	%١٢.٣٠
مينا وجدى قلته ميخائيل	٣٤٢٨١٠٠	%١١.٦٢
عمرو عبد الرحمن فهمي	٢٧٣٦٨٤٠	%٩.٢١
حسام الدين يوسف الطاهر	١٦٩٦٩٨٦	%٥.٧٥
رانيا اسماعيل محمد مهدي	١٥٠٤٦٧٠	%٥.١٠
الاجمالى	٢٢٢٣٢٣٧٠	% ٧٥.٢٦

هيكل المساهمين الاجمالى موضحا به الاسهم حرة التداول :

الاســـم	الموقف وفقا لبيانات شركه مصر للمقاصه بتاريخ ٢٠٢٣/١٢/٣١	
	عدد الاسهم	نسبتها
اجمالى اسهم الشركة المقيدة لدى شركة مصر للمقاصه	٢٩٥٠٠٠٠٠	%١٠٠
اجمالى الاسهم غير المودعه بالايداع المركزى	٦٧٦٢٠	%٠.٢٢٩
اجمالى الاسهم المودعه بالايداع المركزى	٢٩٤٣٢٣٨٠	%٩٩.٧٧١
اسهم خزينه	٠	٠
إجمالي اسهم بغرض الاحتفاظ	٢١٥٤٠٨١٤	%٧٣.٠٢
إجمالي الاسهم حره التداول	٧٨٩١٥٦٦	%٢٦.٧٥

١٥- ايرادات النشاط :

يتمثل بند ايرادات النشاط الظاهر بقائمة الدخل في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ بمبلغ ٢ ٤٩٦ ٥٦٣ جنيه مصري بيانه كالتالى :-

البيان	٢٠٢٣/١٢/٣١ جنيه مصري	٢٠٢٢/١٢/٣١ جنيه مصري
عمولات	٢ ٤٨١ ٨٤٢	١ ٦٣١ ٦٥٧
مقابل تمويل عمليات الشراء الهامشي	١٤ ٧٢١	٢٩٨ .٨٨
الاجمالى	**٢ ٤٩٦ ٥٦٣**	**١ ٩٢٩ ٧٤٥**

١٦- تكلفه ايرادات النشاط :

يتمثل تكلفه ايرادات النشاط في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ مبلغ ١ ٣٩٨ ٥٩٢ جنيه مصري بيانه كالتالي :

البيان	٢٠٢٣/١٢/٣١ جنيه مصري	٢٠٢٢/١٢/٣١ جنيه مصري
رواتب و اجور	١١١٩٧١٠	٨٢٦٧.٥
رسوم و اشتراكات	١٨٧.٥٣	١١٤٤.٧
صيانه	٢.٨٤.٦	١٦٤٤٢٠
اهلاكات تشغيل	٥.٤٢٣	٥٤٨.٤
الاجمالى	**١٥٦٥٥٩٢**	**١١٦.٣٣٦**

١٧- المصروفات العمومية :

تمثل بند مصروفات عمومية الظاهر بقائمة الدخل في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ بمبلغ ٣٦٤٦٩٣٥ جنيه مصري فيما يلي :-

بيـان	٢٠٢٣/١٢/٣١ جنيه مصرى		٢٠٢٢/١٢/٣١ جنيه مصرى
مرتبات	١٤١٩٧٧٠		١١٣٣٢٥٠
تامينات اجتماعيه	٢٢٢٣٤٨		٢٣٥٨٠٠
كهرباء و مياه	٥٥١٣٦		٣٨٧٩٥
اكراميات و هدايا	٢٤٥٦٤		٢٨٤٨٤
تليفون و بريد و دمغه	٧٢٠٧		١٠١٢٢
ادوات كتابية و مطبوعات	٣٣٨٦٥		٦١٦٩٠
ايجار	٣١٧٥٠٠		٢٨٨٩٧٤
صيانةواصلاح	١٢.٣٤٥		**١١٦٦٨٠**
اهلاكات اداريه	٨٣٤١٨		١٠١٦٨٧
بوفيه وضيافة	١٣٤٩٧		٤١٦٥٥
اتعاب و استشارات	٧٣١٥٠		٧.٣٥٠
نقل و انتقال	٤٨٧٥٧		٣٥٧٣٧
رسوم و اشتراكات	٨٨.١٢		٨٥٦٥٥
م. بنكية	١٧٧٢٦		١٦٣٩٨
مصروفات قضائيه	٣٢٨١٥		٢٢٢٠٠
مصروفات بالبورصة	١.٢٤٤٢		٩١٣.٥
مصروفات بمصر المقاصة	٣٥٥.٢		١٦٧٩٩
مصروفات بهيئة الرقابة المالية	٢.٤٢٤٦		٧١٨٨٨
اخري	٢٧١٦٣٥		--
بدلات حضور و مكافات اعضاء اعضاء مجلس الاداره	٤٧٥٠٠٠		٤٥٤٦٠٠
الاجمالى	**٣٦٤٦٩٣٥**		**٢٩٢٢.٦٩**

١٨- ايرادات أخرى:

يتمثل بند ايرادات اخري الظاهر بقائمة الدخل في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ بمبلغ ٢١١٨٠٤٨ جنيه مصري بيانه كالتالى :-

البيان	٢٠٢٣/١٢/٣١ جنيه مصري	٢٠٢٢/١٢/٣١ جنيه مصرى
عوائد بنكيه	٩٧٧٢	٧٩٤٠٦
ارباح استثمارات	١٧٩٢٣٨٤	٣٥٥١٤٠
ايرادات اخري	٣١٥٨٩٢	٢٨١٣١٧
الاجمالى	**٢١١٨٠٤٨**	**٧١٥٨٦٣**

١٩- نصيب السهم فى الارباح (الخسائر):

بلغ نصيب السهم فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ من الارباح (الخسائر) مبلغ (٠,٠٧٨٤) جنيه مصرى فى حين بلغ نصيب السهم من الارباح (الخسائر) عن الفتره المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ مبلغ (٠,٢٦٧٣) جنيه مصرى و ذلك بيانها كالتالى :-

البيـــان	٢٠٢٣/١٢/٣١ جنيه مصرى	٢٠٢٢/١٢/٣١ جنيه مصرى
صافى ارباح(خسارة) الفتره	(٢٣١٤ ١٥٥)	(٦ ٥٤٩ ٢٩٨)
يقسم على		
المتوسط المرجح للأسهم العادية المصدرة	٢٩ ٥٠٠ ٠٠٠	٢٤ ٥٠٠ ٠٠٠
نصيب السهم فى الأرباح(خسارة) (جنيه/سهم)	**(٠,٠٧٨٤)**	**(٠,٢٦٧٣)**

٢٠- الموقف الضريبي:

تقوم الشركة بتقديم الإقرارات الضريبية في مواعيدها القانونية بانتظام.

- **الضريبة علي ارباح شركات الاموال**
  - الشركه ملتزمة بتقديم الاقرارات الضريبية في المواعيد القانونية و سداد المستحق من واقع الاقرار .
  - السنوات من بدايه النشاط حتي عام ٢٠٠٤ و تم اخطار الشركه بنماذج ٣، ٤ و ظهرت بعض الفروق و تم سدادها .
  - السنوات ٢٠١٠ : ٢٠١١ تم اخطار الشركه بنموذج ١٩ و تم الاعتراض في الميعاد القانوني و تم التحويل الي لجنه الطعن الضريبي و صدر قرار بأعاده الملف للمأموريه للفحص و لم يتم الفحص حتي تاريخه .
  - السنوات ٢٠١٣ : ٢٠١٤ تم اخطار الشركه بنموذج ١٩ و تم الاعتراض في الميعاد القانوني و احاله الملف للجنه الداخليه في المصلحه و لم يتم الاتفاق و تم التحويل إلي لجان الطعن الضريبي لم يتم تحديد جلسه حتي تاريخه .
  - السنوات ٢٠١٥ : ٢٠١٧ تم اخطار الشركه بنموذج ١٩ و تم الاعتراض في الميعاد القانوني و لم يتم الفحص حتي تاريخه
  - السنوات من ٢٠١٨ حتي تاريخه لم يتم الفحص .
- **الضريبة علي المرتبات**
  - تقوم الشركه بتقديم التسويات السنويه في نهايه كل عام و سداد الضريبه المستحقه من واقع التسويات المقدمه.
  - تم فحص السنوات من بدايه النشاط حتى ٢٠١٣/١٢/٣١ و تم سداد الفروق الضريبيه المستحقه .
  - السنوات من ٢٠١٤ حتي تاريخه لم يتم الفحص .
- **ضريبة الدمغة**
  - قامت مأمورية ضرائب دمغة القاهرة بفحص محررات الشركة حتى عام ٢٠١٤/١٢/٣١ وتم سداد الفروق الضريبية المستحقة .
  - السنوات من ٢٠١٥ حتي تاريخه لم يتم الفحص .
- **نظام الخصم و التحصيل تحت حساب الضريبة**
  - الشركه ملتزمة بتنفيذ احكام الخصم تحت حساب الضريبة و تم السداد حتي ٢٠٢٣/٠٩/٣٠ .
  - قامت مأمورية الضرائب بفحص الشركة من عام ٢٠٠٥حتى عام ٢٠١٦ وتم سداد الفروق الضريبية المستحقة.
  - السنوات من ٢٠١٧ حتي تاريخه لم يتم الفحص .
- **ضريبة القيمه المضافه**
  - الشركة غير خاضعة لضريبة القيمه المضافه .
- **التأمينات الاجتماعيه**
  - يتم سداد التأمينات الاجتماعيه بصفه دوريه

٢١- التزامات ضريبية :

تتمثل الالتزامات الضريبيه علي الشركه في ضرائب الدخل الجاريه و ضرائب الدخل المؤجله :

٢١-١ ضريبه الدخل الجاريه :

البيـــان	٢٠٢٣/١٢/٣١ جنيه مصرى	٢٠٢٢/١٢/٣١ جنيه مصرى
ضريبه الدخل الجاريه	--	--
	--	--

تسويه ضريبه الدخل علي اساس السعر الفعلي للضريبه

- صافي الربح المحاسبي (الخساره)	(٢٣١٩٨٥٢)	(٦٥٥٢١٨٢)
- تسويات ضريبيه	(٢٠٩٥٦٢٣)	٣٩١٨٨٥٥
- صافي الوعاء الضريبي	**(٤٤١٥٤٧٥)**	**(٢٦٣٣٣٢٧)**
- الضريبه المستحقه	٠٠	٠٠
- السعر الفعلي للضريبه	٠٠	٠٠

٢١ -٢ ضريبه الدخل المؤجله

التزامات ضريبية مؤجلة ناشئة عن اهلاكات الأصول الثابتة (الفرق بين الأساس المحاسبي والأساس الضريبي) :

ويتمثل هذا الرصيد فيما يلى :

البيـــــان	الرصيد في ٢٠٢٣/٠١/٠١	الحركه خلال الفتره	الرصيد في ٢٠٢٣/١٢/٣١
	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري
ضريبه الدخل المؤجله	(٧٩ ٩٥٠)	٥٦٩٧	(٧٤ ٢٥٣)
الاجمالي	**(٧٩ ٩٥٠)**	**٥٦٩٧**	**(٧٤ ٢٥٣)**

٢٢ – الالتزامات المحتملة و الارتباطات التعاقدية الاخرى:

لا توجد التزامات محتملة حتى تاريخه.

٢٣- الموقف القانونى:

تم رفع دعوي قضائيه رقم ١٠٧٣ لسنه ٢٠٢٢ من الهيئه العامه للرقابه الماليه ضد بعض العاملين بالشركه بصفتهم الوظيفيه و تم الحكم ضد الشركه و تم تقديم استئناف علي الحكم وتم تحديد جلسه الاسئناف بتاريخ ٢٠٢٤/٠٣/٠٦ و تم تكوين مخصص بكامل قيمه الدعوي في ١١ فبراير ٢٠٢٤ .

٢٤ – توزيع الارباح:

طبقا للمادة ٥٨ من النظام الاساسى للشركة يتم توزيع الارباح كما يلى:

- ٥% احتياطى قانونى يتوقف متى بلغ نصف راس المال المصدر.
- ١٠% حصة العاملين بما لا يجاوز مجموع الاجور السنوية للعاملين طبقا للقواعد التى يضعها مجلس ادارة الشركة و تعتمدها الجمعية العامة.
- ٥% حصة اولى للمساهمين من رأس مال الشركة.
- ٥% مكافاة مجلس الادارة من الباقى.
- الباقى حصة ثانية للمساهمين أو يرحل بناءا على اقتراح مجلس الادارة أو يكون احتياطى غير عادى أو مال لاستهلاك غير عادى.

٢٥- الارتباطات الرأسماليه :

بتاريخ ٢٠٢٠/١٠/٢٥ قامت الشركه بالتعاقد مع شركه إيدج لشراء وحده اداريه رقم ٢١ بمشروع الشركه بالعاصمه الاداريه الجديده بإجمالي قيمه ٤٧٨١٥٩٥ جم و تم سداد مقدم الحجز و تقوم الشركه بسداد الاقساط المستحقه في تواريخ استحقاقها علي ان يتم استلام الوحده خلال ٤ سنوات من تاريخ التعاقد .

٢٦-الأدوات المالية وإدارة المخاطر المتعلقة بها:

تتمثل الأدوات المالية للشركة فى الأصول والالتزامات المالية ، وتتضمن الأصول المالية أرصدة النقدية لدى البنوك و ارصدة المدينون والأرصدة المدينة الاخرى ، كما تتضمن الالتزامات المالية أرصدة الدائنون والأرصدة الدائنة الاخرى.

ويتضمن الإيضاح رقم (٧/٣) من الإيضاحات المتممة للقوائم المالية السياسات المحاسبية المتبعة بشأن إثبات وقياس أهم الأدوات المالية وما يرتبط بها من إيرادات ومصروفات .

أ- **خطر سعر الفائدة :**

يتمثل خطر الفائدة فى التغير المحتمل فى أسعار الفائدة و أثرها على الإلتزامات المالية الحالية و المستقبلية و المتمثلة فى الفوائد و العمولات على أرصدة القروض و السلفيات و مصادر التمويل الأخرى و التى قد يكون لها أثرا عكسيا على نتائج الأعمال.

و تقوم الشركة بمراقبة توافق تواريخ استحقاقات الأصول والالتزامات المالية مع أسعار الفوائد المرتبطة به .

ب- **خطر أسعار الصرف :**

يتمثل خطر العملات الأجنبية فى التقلبات فى سعر الصرف والذى يؤثر على المدفوعات والمقبوضات بالعملات الأجنبية وكذلك تقييم الأصول والالتزامات بالعملات الأجنبية . و لا توجد التزامات بعملات أجنبية.

وكما هو وارد بالإيضاح رقم (١/٣) فقد تم تقييم أرصدة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأجنبية الموضحة أعلاه باستخدام متوسط أسعار الصرف المعلنة من البنوك التى تتعامل معها الشركة فى تاريخ الميزانية.

ت- **خطر الائتمان :**

يتمثل خطر الائتمان في عدم مقدرة العملاء الممنوح لهم الإئتمان على سداد المستحق عليهم ويعتبر هذا الخطر محدود نظرالأن الشركة تتعامل مع عملاء ذو ملاءة مالية جيدة و قد وضعت الشركة سياسة ائتمانية تتضمن الحصول على دفعات مقدمه.

ث- **خطر السيولة :**

يتمثل خطر السيولة في مقدرة الشركة على تأمين السيولة اللازمة لمقابلة الالتزامات المتعلقة بالادوات المالية . و قد تنتج مخاطر السيولة عن عدم بيع أصل مالى بسرعة و بقيمة تقارب قيمتة العادلة .

و تقوم الشركة بادارة السيولة عن طريق التأكد بشكل دورى من توفر سيولة كافية لمقابلة اية التزامات مستقبلية . و تقوم ادارة الشركة على توفير السيولة الكافية لمقابلة التزاماتها المستقبلية عند استحقاقها .

ج- **القيمة العادلة للأدوات المالية :**

طبقالاسس التقييم المتبعة فى تقييم اصول والتزامات الشركة الواردة بالايضاح رقم (٧/٣) فإن القيمة العادلة للادوات المالية لا تختلف اختلافا جوهريا عن قيمتها الدفترية فى تاريخ الميزانية .

ح- **خطر السوق:**

يتمثل خطر السوق فى التغيرات فى الاسعار و التى تنشأ من التغير فى اسعار الصرف و الفوائد و اسعار الاوراق المالية التى قد تؤثر على ايرادات الشركة او تكلفة احتفاظها بالادوات المالية ان وجدت.

خ- **خطر الاستثمار:**

يتمثل الإستثمار فى النخفاض المحتمل فى العوائد و التوزيعات المحتملة و المتوقعة من الشركات المستثمر فى رؤوس أموالها و إمكانية إعادة الإستثمار فى أوراق مالية أخرى ذات عوائد مرتفعة نسبيا ، و ذلك بالإضافة إلى المخاطر المحتملة من عدم التنوع المناسب فى محفظة الأوراق المالية فى كافة القطاعات الإستثمارية القائمة و المحتملة ، و تقوم الشركة بإتباع سياسة فى إدارة محفظة الأوراق المالية بالشركة من شأنها تعظيم العوائد و الإيرادات و الأرباح المحققة من خلال عمليات الشراء و إعادة البيع و كذلك البيع و اعادة الشراء و ذلك بالإضافة إلى التنوع فى الإستثمار فى القطاعات الإستثمارية ذات العوائد المستقرة نسبيا.

٢٧- الاحداث الحارية الهامة :

- ادى تباطؤ العديد من إقتصاديات الدول الكبرى فى الفترة الأخيرة إلى مزيج من ارتفاع الأسعار العالمية للسلع الأساسية ، و اضطراب سلاسل الإمداد و ارتفاع تكاليف الشحن .بالإضافة إلى تقلبات الأسواق المالية فى الدول الناشئة، مما أدى إلى ضغوط تضخمية أثرت على إقتصاديات الكثير من الدول و منها إقتصاد جمهورية مصر العربية ، كما أن الحرب بين روسيا و أوكرانيا أدت إلى إنخفاض تدفقات النقد الأجنبى من السياحة و كذلك الإستثمار الأجنبى المباشر ، و هو ما ترتب عليه إرتفاع الأسعار بصفة عامة.
- تلك الزيادة فى الأسعار العالمية شكلت ضغطا إضافيا على العملة المحلية (الجنيه المصرى) مما استوجب تدخل البنك المركزى برفع سعر الفائدة على الجنيه المصرى و تحريك سعر الصرف خلال شهر مارس٢٠٢٢ و قد نتج عن هذا التحريك انخفاض فى قيمة الجنيه المصرى مقابل الدولار خلال تلك الفترة بنسبة تجاوزت ١٨%.
- و بتاريخ ٢٠٢٢/١٠/٢٧ قرر البنك المركزى زيادة سعر الائتمان و الخصم بواقع ٢٠٠ نقطة اساس ليصل الى ١٣.٧٥% و بتاريخ ٢٠٢٢/١٢/٢٢ قرر البنك المركزى زيادة سعر الائتمان و الخصم بواقع ٣٠٠ نقطة اساس ليصل الى ١٦.٧٥%و تبنى سعر صرف مرن ليعكس سعر الصرف قيمة الجنيه المصرى مقابل العملات الاجنبية الاخرى بواسطة قوى العرض و الطلب و نتج عن هذا النظام انخفاض فى قيمة الجنيه المصرى مقابل العملات الاجنبية.
- قد يكون لتلك الأحداث آثار على نشاط الشركة و قوائمها المالية فى المستقبل (مركزها المالى و نتائج اعمالها و تدفقاتها النقدية) ولكن لا يمكن تحديده بشكل دقيق فى الوقت الحالى.

- بتاريخ ٢٠٢٤/٠١/٣١ صدر قرار مجلس إداره الهيئه العامه للرقابه الماليه رقم ٢٧ لسنه ٢٠٢٤ بزياده مده مبلغ التأمين الموضع من الشركه لدي الهيئه لعام اخر .
- بتاريخ ٢٠٢٤/٠٢/٠١ ورد للشركه إخطار من الهيئه العامه للرقابه الماليه بالغاء الموافقه الصادره للشركه بمزاوله آليه الشراء بالهامش و تم تقديم تظلم علي قرار الهيئه بتاريخ ٢٠٢٤/٠٢/١٥ و لم يتم تحديد جلسه للنظر في التظلم حتي تاريخه .
- بتاريخ ٢٠٢٤/٠٢/٠١ ورد للشركه اخطار من الهيئه العامه للرقابه الماليه باستبعاد السيد / محمد عاطف محمود رسلان من وظيفه العضو المنتدب للشركه و تم تعيين السيد / خليفه محمود خضر كعضو منتدب بموجب محضر الإداره رقم ٤٧٥ بتاريخ ٢٠٢٤/٠٢/١٢ .
- بتاريخ ٢٠٢٤/٠٢/٠١ صدر قرار لجنه العضويه بالبورصه المصريه رقم ٨ لسنه ٢٠٢٤ بحظر استفاده الشركه من نظم التداول المعمول بها في البورصه .
- بتاريخ ٢٠٢٣/٠٣/٦ صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٨٨٣ لعام ٢٠٢٣ بتعديل و إعاده إصدار بعض احكام معايير المحاسبه المصريه و فيما يلي ملخص بهذه التعديلات

المعايير الجديده أو التي تم اعاده اصدارها	ملخص لاهم التعديلات	التأثير المحتمل علي القوائم الماليه	تاريخ التطبيق
معيار محاسبه مصري جديد رقم (١٠)المعدل ٢٠٢٣ "الأصول الثابته و اهلاكاتها " و معيار المحاسبه رقم (٢٣) المعدل ٢٠٠٠ " الاصول غير الملموسه"	١- تم اعاده اصدار هذه المعايير في ٢٠٢٣ حيث تم السماح باستخدام نموذج اعاده التقييم عند القياس اللاحق للاصول الثابته و الاصول غير الملموسه . ٢- و قد ترتب علي ذلك تعديل الفقرات المرتبطه باستخدام خيار نموذج اعاده التقييم ببعض معايير المحاسبه المصريه السباريه ، و فيما يلي بيان تلك المعايير : - معيار المحاسبه المصري رقم (٥) السياسات المحاسبيه و الاخطاء . - معيار المحاسبه المصري رقم (٢٤) ضرائب الدخل - معيار المحاسبه المصري رقم (٣٠) القوائم الماليه الدوريه . - معيار المحاسبه المصري رقم (٣١) اضمحلال قيمه الاصول . - معيار المحاسبه المصري رقم (٣٥) الزراعه - معيار المحاسبه المصري رقم (٤٩) عقود التأجير	تقوم الاداره في الوقت الحالي بدراسه امكانيه تغيير السياسات المحاسبيه المتبعه و استخدام خيار نموذج اعاده التقييم الوارد بالمعيار ، و تقييم الاثر المحتمل علي القوائم الماليه في حاله استخدام ذلك المعيار .	تطبق التعديلات الخاصه باضافه خيار استخدام نموذج اعاده التقييم علي الفترات الماليه التي تبدأ في او بعد ١ /٢٠٢٣/١ و ذلك باثر رجعي مع اثبات الاثر التراكمي لتطبيق نموذج اعاده التقييم بشكل أولي باضافته الي حساب فائض اعاده التقييم بجانب حقوق الملكيه في بدايه الفتره الماليه التي تقوم فيها الشركه بتطبيق هذا النموذج لاول مره .
معيار المحاسبه مصري جديد رقم (٣٦) المعدل ٢٠٢٣ " التنقيب عن و تقييم الموارد التعدينيه "	١- تم اعاده اصدار هذه المعايير في ٢٠٢٣ ، حيث تم السماح باستخدام نموذج اعاده التقييم عند القياس اللاحق لاصول التنقيب و التقييم . ٢- تقوم الشركه بتطبيق اما نموذج التكلفه او نموذج اعاده التقييم لاصول التنقيب و التقييم علي ان يتم التقييم بمعرفه خبراء متخصصين في التقييم و التثمين ضمن المقيدين في سجل مخصص لذلك بوزاره البترول ، و في حاله تطبيق نموذج اعاده التقييم (سواء النموذج الوارد في معيار المحاسبه المصري رقم (١٠) " الاصول الثابته و اهلاكاتها " او النموذج الوارد في معيار المحاسبه المصري رقم (٢٣) " الاصول غير الملموسه" فيجب أن يكون متسقاً مع تبويب الاصول وفقاً للفقره رقم (١٥) من معيار المحاسبه المصري رقم (٣٦) المعدل ٢٠٢٣	المعيار ليس له تأثير علي القوائم الماليه	تطبق التعديلات الخاصه بإضافه خيار استخدام نموذج اعاده التقييم علي الفترات الماليه التي تبدأ في او بعد ٢٠٢٣/١/١ و ذلك باثر رجعي مع اثبات الاثر التراكمي لتطبيق نموذج اعاده التقييم بشكل أولي باضافته الي حساب فائض اعاده التقييم بجانب حقوق الملكيه في بدايه الفتره الماليه التي تقوم فيها الشركه بتطبيق هذا النموذج لاول مره .
معيار محاسبه مصري جديد رقم (٣٥) المعدل ٢٠٢٣ " الزراعه "	١- تم اعاده اصدار هذه المعايير في ٢٠٢٣ حيث تم تعديل الفقرات (١-٥)و (٨) و (٢٤) و (٤٤) و اضافه الفقرات (٥أ)- (٥ج) و (٦٣) فيما يخص المعالجه المحاسبيه للنباتات المثمره (و عدل طبقاً لذلك معيار المحاسبه المصري رقم (١٠) " الاصول الثابته و اهلاكاتها " . ٢- لا يلزم الشركه الافصاح عن امعلومات الكميه المطلوبه بموجب الفقره ٢٨(و) من معيار المحاسبه المصري رقم (٥) للفتره الحاليه ، و هي فتره القوائم الماليه التي يطبق فيها لاول مره معيار المحاسبه المصري رقم (٣٥)المعدل ٢٠٢٣ و معيار المحاسبه رقم (١٠)المعدل ٢٠٢٣ فيما يتعلق بالنباتات المثمره و لكن يجب عرض معلومات الكميه المطلوبه بموجب الفقره ٢٨(و) من معيار المحاسبه المصري رقم (٥) لكل فتره سابقه معروضه	المعيار ليس له تأثير علي القوائم الماليه	تطبق تلك التعديلات للفترات السنويه التي تبدأ في أو بعد ٢٠٢٣/٠١/٠١ ، و ذلك بأثر رجعي مع اثبات الاثر التراكمي للمعالجه المحاسبيه للنباتات المثمره بشكل اولي باضافته الي رصيد الارباح أو الخسائر المرحله في بدايه الفتره الماليه التي تقوم فيها الشركه بتطبيق هذه التعديلات لاول مره .

معيار المحاسبه مصري جديد رقم (٣٤) المعدل ٢٠٢٣ " الاستثمار العقاري "	١- تم اعاده اصدار هذه المعايير في ٢٠٢٣ ، حيث تم السماح باستخدام نموذج القيمه الادله عند القياس اللاحق للاستثمارات العقاريه . ٢- و قد ترتب علي ذلك تعديل الفقرات المرتبطه باستخدام خيار نموذج اعاده التقييم ببعض معايير المحاسبه المصريه و فيما يلي بيان تلك المعايير : -معيار المحاسبه المصري رقم (١) " عرض القوائم الماليه " -معيار المحاسبه المصري رقم (٥) " السياسات المحاسبيه و التغيرات في التقديرات المحاسبيه و الاخطاء " -معيار المحاسبه المصري رقم (١٣) " اثار التغيرات في اسعار صرف العملات الاجنبيه " -معيار المحاسبه المصري رقم (٢٤) " ضرائب الدخل " -معيار المحاسبه المصري رقم (٣٠) " القوائم الماليه الدوريه " -معيار المحاسبه المصري رقم (٣١) " اضمحلال قيمه الاصول " -معيار المحاسبه المصري رقم (٣٢) " الاصول غير المتداوله المحتفظ بها لغرض البيع و العمليات غير المستمره " -معيار المحاسبه المصري رقم (٤٩) " عقود التأجير "	تقوم الاداره في الوقت الحالي بدراسه امكانيه تغيير السياسات المحاسبيه المتبعه و استخدام خيار نموذج اعاده التقييم الوارد بالمعيار ، و تقييم الاثر المحتمل علي القوائم الماليه في حاله استخدام ذلك المعيار .	تطبيق التعديلات الخاصه باضافه خيار استخدام نموذج القيمه العادله علي الفترات الماليه التي تبدأ في او بعد ٢٠٢٣/١/١ و ذلك بأثر رجعي مع اثبات الاثر التراكمي لتطبيق نموذج القيمه العادله بشكل اولي باضافته الي رصيد الارباح أو الخسائر المرحله في بدايه الفتره الماليه التي تقوم فيها الشركه بتطبيق هذه المعالجه لاول مره .
المعايير الجديده أو التي تم اعاده اصدارها	**ملخص لاهم التعديلات**	**التأثير المحتمل علي القوائم الماليه**	**تاريخ التطبيق**
معيار محاسبه مصري جديد رقم (٥٠) " عقود التأمين "	١- يحدد هذا المعيار مبادئ اثبات عقود التأمين الواقعه ضمن نطاق هذا المعيار ، و يحدد قياسها و عرضها و الافصاح عنها ، ويتمثل هدف المعيار في ضمان قيام المنشأه بتقديم المعلومات الملائمه التي تعبر بصدق عن تلك العقود . و توفر هذه المعلومات لمستخدمي القوائم الماليه الاساس اللازم لتقييم اثر عقود التأمين تلك علي المركز المالي للشركه و ادائها المالي و تدفقاتها النقديه . ٢- يحل معيار المحاسبه رقم (٥٠) محل و يلغي معيار المحاسبه المصري رقم ٣٧ " عقود التأمين " ٣- اي اشاره في معايير المحاسبه المصريه الاخري الي معيار المحاسبه المصريه رقم (٣٧) تستبدل الي معيار المحاسبه المصري رقم (٥٠) ٤- تم اجراء تعديلات بمعايير المحاسبه المصريه التاليه للتوافق مع متطلبات تطبيق معايير المحاسبه المصريه رقم (٥٠) " عقود التأمين " و هي كما يلي : - معيار المحاسبه المصري رقم (١٠) " الاصول الثابته و اهلاكها " - معيار المحاسبه المصري رقم (٢٣) " الاصول غير الملموسه " - معيار المحاسبه المصري رقم (٣٤) " الاستثمار العقاري "	تقوم الاداره في الوقت الحالي بتقييم الاثر المحتمل علي القوائم الماليه من تطبيق المعيار .	يجب تطبيق معيار المحاسبه المصري رقم (٥٠) للفترات الماليه السنويه التي تبدأ في او بعد ٢٠٢٤/٠٧/٠١ ، و اذا تم تطبيق معيار المحاسبه المصري رقم (٥٠) لفتره اسبق، فيجب علي الشركه الافصاح عن تلك الحقيقه .